الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على التنمية في الدول النامية الجزائر نموذجا

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

التخصص: السياسات العامة و التنمية

من إعداد الطالب:

- زلوطة أيوب

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن خدة سفيان

السنة الجامعية 2014- 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

إن كان سر الوجود الإخلاص و سر النجوح الاعترافه و سر الإهداء الشكر.

فلا بد لنا و نحن نخطو خطوتنا الذخيرة في الحياة الجامعية من وقفة

للعودة إلى أيام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قد

قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

لذلك أتوجه بالشكر من النوع الخاص إلى الأستاذ "شيخاوي" و الأساتذة الأفاضل:

"أ.نزعي .م " و "أ.خاطر.خ" و "أ.عتيق.ش".

أخص بالتقدير و الشكر الأستاذ المؤطر: "د. **بن خدة سفيان**".

و أوجه أكبر شكر إلى أصدقائي الذين وقعوا على الذاكرة بأحرف ذهبية.

و قبل أن امضي أتقدم بأسمى كلمات الشكر و الامتنان

و التقدير إلى العزيزين "**سحنون خالد**" و "**أنس علاق**".

الإهـداء

مضت سنتين كمضي الضوء، كما مضت على أسلافنا و كما ستمضي على أخلافنا، و لا أدري أأكتب بخط سعيد على النجاح و بلوغ درجة منه، أو أكتب بخط حزين على ألم الفراق و البعد و ما سيبقى هو الذكرى بحلوها و مرّها و بعطائها، ستبقى مرحلة مؤثرة من أعمارنا، مفيدة في حياتنا، راسخة في سواد عيوننا، تخفق لها قلوبنا، و تهتـز لها ضلوعنا، مرحلة ساهم فيها الكثيرون:

إلى أمي التي أحبتني بفيض حنانها و أنستني بأرق كلماتها ...

إلى أبي الذي أحبه كثيرا باركه الله و أطال في عمـره ...

إلى إخوتي و أخواتي خاصة و أتمنى لهم النجاح ...

إلى أعز أصدقائي الذين لم يبخلا عليّ بالمعلومات القيمة ...

إلى الأستاذ المؤطر و المشرف على المذكرة الأستاذ المحترم:

"" د. بن خدة سفيان ""

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيـد

... إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى – عزّ و جلّ – التوفيق و السداد

*** زلوطة أيوب

خطة البحث:

مقدمة عامة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول: نشأة الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: خصائص واهداف الشركات متعددة الجنسيات و دورها

المطلب الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: أهداف الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة والاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني:تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية في الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)

المبحث الأول:تأثير الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية

المطلب الأول:تأثير الشركات متعددة الجنسيات الإقتصادية.

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات السياسة والإجتماعية.

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة و التنمية الإدارية.

المبحث الثاني:تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الجزائرية في قطاع المحروقات

المطلب الأول: واقع الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر و تاثيرها على الناتج المحلي.

المطلب الثاني: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون المحروقات.

المطلب الثالث: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر.

الخاتمة

مقدمة

مقدمة عامة

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول سياسات وبرامج إعادة هيكلة وإصلاح اقتصادي و إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية.

ولعل من أهم المظاهر القانونية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية هي الشركات المتعددة الجنسيات فمن الناحية القانونية تشكل الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة قانونية جديدة تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية وتتجاوزها وتثير من القضايا والمشاكل ما تعجز الأدوات الفنية المستحدثة عن الإحاطة به، فالشركات المتعددة الجنسيات هي شركات دولية النشاط ولها كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التي تعمل فيها، في حين أن القانون ما زال وسيبقى إقليميا وقوميا ،وذلك يعني عجز المفاهيم والأدوات القانونية المستقرة عن استيعاب هذه الظاهرة والإحاطة بالمشاكل المختلفة التي تثيرها، أما من الناحية الاقتصادية فتسطير الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة كاملة على السوق العالمية وتقود التقسيم الجديد للعمل الدولي والذي يقوم على أساس التفرقة بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية بحيث تتم بعض هذه المراحل في دولة معينة والبعض الأخر في دول مختلفة، ويتم هذا في إطار سيطرة مركزية موحدة، وهي بذلك تساهم في إعادة تشكيل الوجه الاقتصادي لعالمنا المعاصر، كما تسعى هذه الشركات إلى الاستفادة من الاختلافات القائمة في درجات النمو في الاقتصاديات القومية المتعددة على النطاق العالمي، كذلك تهدف إلى استغلال التفاوت بين الواقع والقانون على كافة المستويات، فالتفاوت القائم بين عالمية نشاط الشركة وإقليمية القوانين يؤدي إلى خضوعها لعدة أنظمة قانونية في وقت واحد، تتيح لها فرصة استغلال الاختلافات بين التشريعات التي تخضع لها سواء التجارية أو المالية أو الضريبية من أجل تحقيق استراتيجيتها العالمية القائمة على أساس زيادة الأرباح و رأس المال المسيطر على الشركة الأم، وذلك دون اعتبار المصالح الدول المضيفة أو الأطراف الأخرى التي ترتبط مصالحها بمصالح هذه الشركات، وليس هناك أمام الدول المضيفة إلا والخضوع للمتغيرات الراهنة في النظام الدولي.

إن إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجية عالمية لا يمكن أن تطابق مع إستراتيجية التنمية في أي دولة من الدول النامية وإن حدث أحيانا وأن توافقت المصالح فإن الغالب هو تضارب مصالح الطرفين تضاربا جذريا ، فالشركة تسعى لزيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة ، ولا يعنيها في شيء درجة أهمية

مشروعاتها بالنسبة للإقتصاد القومي ولا الآثار الإقتصادية الإجتماعية والسياسية لتلك المشروعات على الدول النامية فالمساومة غير متكافئة بين شركة عملاقة ودولة نامية لا من حيث الإمكانيات المالية ولا المعرفة التكنولوجية ، ولا كمية المعلومات المتاحة مما يجعل الإحتمال الأرجح أن تخسر الدول النامية في كل عقد تبرمة مع إحدى تلك الشركات.

وتتفاقم هذه الظاهرة بتسابق الدول النامية إلى التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات مما يسمح لهذه الأخيرة بضرب هذه الدول ببعضها البعض و الحصول على أفضل الشروط منها جميعا في نهاية الأمر والدليل واضح هلى ما يقع على دول العالم الثالث من معاناة بسبب الآثار السلبية المتفاقمة فحتى ولو كانت لها بعض النتائج الإيجابية على المدى القصير فهي تعود بالسلب عليها في المدى البعيد .

و تظهر أهمية الموضوع :

– متابعة كيفية تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، وكيف استطاعت الآليات المستخدمة لهذه الشركات أن تؤثر تأثيرا كبيرا وعميقا على مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومعرفة مدى تأثيرها على الدول النامية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة :

– هناك العديد من الأسباب و المبررات التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع:

ولعل أهم دوافع اختيار هذا الموضوع للإضافة أيضا إلى الأهمية السياسية والعملية هو النقص الفادح في الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع لا سيما الغربية منها مما جعلني اهتم بدراسة الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

حدود الدراسة:

– للتوصل إلى نتائج منطقية و موضوعية تقتضي المنهجية العلمية التحديد المسبق و الدقيق لإطار العام للدراسة وهو مايجلى بوضوح معالم إشكالية البحث ويضبط بدقة مسار الفهم الصحيح المقترح لمعالجتها والخطوات والمراحل الواجب التعرض لها لتحقيق تلك الغايات لذلك يتوجب القيام بتحديد أبعاد الموضوع بدقة.

إشكالية الدراسة :

الإشكالية العامة:

– ما مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية في الدول النامية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ؟

و يثير التساؤل المذكور آنفا العديد من إشكاليات الجزئية أهمها :

الإشكاليات الفرعية:

– ماذا نعني بالشركات متعددة الجنسيات؟

– أين تكمن أهمية الشركات متعددة الجنسيات؟

– ماهي اثار شركات متعددة الجنسيات على الدول النامية ؟

الفرضيات:

– هناك عدة تعاريف للشركات متعددة الجنسيات واختلاف آراء الباحثين في تعريف جامع مانع لها حيث أنها تحمل عدة معاني فهي الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة، وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر.

– تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً وإقامة التحالفات الإستراتيجية، بالإضافة إلى المزايا الاحتكارية وتعبئة المدخرات العالمية ،وتعبئة الكفاءات والتخطيط وغيرها من الامتيازات التي تدفعنا لمعرفة فاعلية هذه الشركات على البلدان النامية ومدى تأثيرها على البلدان العربية بشكل خاص، وما أحدثته من تغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، وإيجاد مقاربات علمية لهذه الظاهرة يمكن أن تساهم في وضع الحلول المناسبة للحد من سلبيات هذه الشركات.

– للشركات متعددة الجنسيات عدة آثار في الدول النامية تكمن في مجالات مختلفة ولها أثار سلبية وأخرى ايجابية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا على منهجية علمية تحليلية و وصفية، من خلال معرفة أهم الخصائص والمميزات للشركات المتعددة الجنسية، وتحليل الظواهر المترتبة على عملها، وتأثيراتها على الدول النامية.

خطة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة في الأساس على الطرح الثنائي الذي يخصص فيه الفصل الأول إلى تناول الجانب النظري أما الفصل الثاني فللجانب التطبيقي.

ارتأينا أن نقسم موضوع بحثنا إلى فصلين نتناول في الفصل الأول: الإطار العام للشركات المتعددة الجنسيات وتتضمن مبحثين نتطرق في المبحث الأول إلى نشأة ومفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ونتطرق في المبحث الثاني خصائص وأهداف الشركات متعددة الجنسيات.

أما في الفصل الثاني فنتناول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في الدول النامية (الجزائر كدراسة حالة) ويتضمن مبحثين نتطرق في المبحث الأول: إلى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية وتطرقنا في المبحث الثاني: إلى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الجزائرية في قطاع المحروقات.

الفصل الأول

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الشركات متعددة الجنسيات

تمهيد:

شهد مطلع النصف الثاني من القرن العشرين بداية مرحلة جديدة لتطور النظام الرأس مالي مرحلة تتميز بما يمكن أن تسميه دولية الإنتاج إذا أصبحت العملية الإنتاجية داخل المشروع الرأس مالي تتم على المستوى القومي كما كان يحدث في الماضي وإنما على المستوى العالمي بحيث أصبح الاقتصاد العالمي يحل تدريجيا محل الاقتصاديات القومية المختلفة كإطار لعملية الإنتاج الرأس مالية فبعد الانتهاء الحرب العالمية الثانية و بالتحديد منذ بداية الستينات شقت ظاهرة جديدة طريقها بقوة في جسد النظام الاقتصادي العالمي وهي الظاهرة التي أصطلح على تسميتها شركات متعددة الجنسيات وأيا ما كان هذا المصطلح من الغموض و التعقيد و أياما كان الجدل الذي ثار حوله فقد استقر في الأدبيات الإقتصادية وأصبح يشير إلى هذه المؤسسات العملاقة التي تتركز سلطة إتخاذ القرار فيها والإشراف عليها في مجال قومي معين في حين أن نشاطها الصناعي والتجاري يغطي عدة بلدان ذلك أن لهذه الشركات المتعددة الجنسيات تأثيرا عميقا على مجرى الحياة الإقتصادية فالثابت مثلا أنها تستطيع أن تحرك مقادير ضخمة من الأرصدة النقدية وبتالي تستطيع أن تهز مركز العملة في البلد المعني كما أنها توظف إستثمارات هائلة في الصناعات القيادية في هذا البلد وذلك الأمر الذي يضاعف في النهاية من قدرتها على التأثير على المورد المالية وميزان المدفوعات في البلد الذي تنشط فيه غير أن هذه القوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات وبالرغم من احتلالها لمراكز جبارة تأثر في القرار السياسي و توجبه النظام بل أنها تولد آثارا إقتصادية و إجتماعية و ثقافية وسياسية تشمل الدولة و المجتمع ككل وهنا يكمل السؤال الذي مفاده هل هذه الأثار وذاك تأثير يعد نعمة للدول المضيفة لشركات متعددة الجنسيات وبالتالي دفعها نحو النمو أم أنها نقمة وهمية شاملة ترمي إلى شل إقتصاد دول العالم الثالث وإبقاءه في دائرة التخلف أو بعبارة أخرى ما مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على تنمية أقطار العالم الثالث.

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول: نشأة الشركات متعددة الجنسيات

لقد ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي دأبت منذ نهاية الحرب العالمية، وبشكل خاص منذ الخمسينات على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كند وأوروبا وأمريكة اللاتينية في إطار إستراتجية إنتاجية عالمية موحدة، وسرعان ما حذت الشركات الأوربية حذو الشركات الأمريكية بعد أن استردت أوروبا أنفسها بعد الحرب وأعادت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها، بل أن بعض هذه الشركات قام بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في أمريكا.

– وبعدها جاء دور اليابان لتدخل هي الأخرى معترك الدولية ورغم أن هذا الدخول جاء متأخرا بعض الشيء فإن العالم تنبأ بأن هذه الشركات اليابانية سوف تلعب دورا متعاظما في المجال العالمي.

– وتستمد هذه الشركات المتعددة الجنسيات قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتكنولوجية الهائلة، وما يميز الشركات المتعددة الجنسيات ليس هو قيامها بنشاط اقتصادي على المستوى الدولي، وإنما طبيعة هذا النشاط والأسلوب الذي يتم به وكم أن طبيعة وأسلوب نشاط الشركات يختلف اختلاف جذريا عن طبيعة وأسلوب نشاط كل ما سبقها من الشركات التي عرفتها الرأسمالية طوال حياتها.

– وما يميزها كذلك أنها تقوم بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها، أي الدولة الأم إلى دول أخرى مختلفة مع استمرار سيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية وإدارتها مركزيا في إطار إستراتجية إنتاجية عالمية موحدة.[1]

يرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي نعرفها اليوم إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبشكل أكثر تحديد إلى نهاية ق 19 فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في أمريكا وأوروبا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعا لها في نيويورك إلى أن أول شركة تستحق وصف (المتعددة القوميات) بالمعنى الدقيق هي شركة سنجر الأمريكية لصناعة

[1] الدكتور عبد السلام أبو قحف،" أشكال السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية,2003، ص 11.10

مكنات الخياطة التي أقامت في عام 1867 مصنع لها في جلاسكو وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذو سنجر.

ورغم ظهور واستقرار العديد من الشركات المتعددة الجنسيات فقد بقيت أهميتها في الاقتصاد العالمي محدودة للغاية من ناحية لان القطاعات التي كانت تعمل فيها هذه الشركات وبشكل أساسي البترول، السيارات والألمنيوم، رغم أهميتها في الاقتصاد اليوم، أم تكن تلعب دور أساسيا في اقتصاديات الدول الرأسمالية آنذاك، إذا كانت الرئيسية هي الفحم، السكك الحديدية، الحديد والصلب ...الخ وبقيت هذه الصناعات بعيدة عن عمل الشركات المتعددة الجنسيات ومن ناحية أخرى لضيق حجم النشاط الدولي لهذه الشركات[1] .

– والظروف الدولية الاقتصادية في فترة مابين الحربين العالميتين لم تكن لتسمح بنمو أكبر للاستثمارات الدولية المباشرة من ناحية بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة لتضخم الهائل على أن هذه الأوضاع تغيرت تماما بعد الحرب الثانية بإبرام الاتفاقية العامة لرسوم الجمركية والتجارة المعروفة باسم (**GATT**) والتي تولت وضع أسس ومبادئ عامة لتنظيم التبادل التجاري الدولي فأزاحت بذلك واحدا من أهم العوائق التي كانت تعترض سبيل الشركات المتعددة الجنسيات.

وكذلك اتفاقية إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية المعقودة في روما سنة 1957 أعطت دفعة هائلة لنشاط هذه الشركات وهكذا فإن الظروف كلها كانت مهيأة منذ نهاية الحرب العالمية لظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

إنّ الشركات المتعددة الجنسيات باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (36) ترليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا، وإذا كانت هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي، فان الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة حالياً.[2]

المطلب الثاني: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات، شركات عبر الوطنية، الشركات عبر القومية، الشركات العالمية، المشروع المتعدد الجنسيات، المؤسسة المتعددة الجنسيات... الخ)، وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في

[1] الدكتور عبد السلام أبو قحف، " أشكال السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، المرجع السابق، ص 16.15.14

[2] سمير كريم، "الشركات المتعددة الجنسيات"، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981، ص 18- 20

تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات ان يتم استخدام كلمة (**TRANSNATIONAL**) بدلا من كلمة (**MALTINATIONAL**) وكلمة (**CORPORATION**) بدلا من كلمة (**ENTERPRISE**).[1]

ونشير إلى أن احد الدراسات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على عملية التنمية أوردت 21 تعريفاً لها[2]، بعض الفقهاء لجأ إلى تقييد تعريف هذه الشركات بحدود كمية بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج حد أدنى من الضخامة.

حيث يرى أ .**ريمون فرنون**: "إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة ، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ، ويبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة".

ويرى **ماتيور.ر** : "بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جداً في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل ".

ويشير **ليفنجستون** أنها : "الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة ، وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر".

بينما يرى **رولف** أنها : "الشركة التي يجب إن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي % 25 من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار."[3]

ويعرفها **كلاوذنز** بأنها : "شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي." ويبدو أن هذا التعريف يشمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.

---

[1] د.كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار 2006

[2] د.محسن شفيق، "المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية"، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي.1998، ص 35- 36

[3] د.عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 132

أما أ.**توجندات** فيعرفها بأنها: " الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة وهذا التعريف معيب ، لأنه يقصر صفة تعدد الجنسية فقط على الشركات الصناعية وأشار البعض إلى أنها الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول ، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية ، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة وتتسم باستخدامها لأحداث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي.[1]

ويرى الدكتور **حسام عيسى** بأنها:" مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة ، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم ، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة ويبدو لنا أن هذا التعريف لايتناسب مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشأ بين أشخاص القانون التجاري الخاص في دول مختلفة ، إذ يجب أن يكون لها تنظيمها الخاص في قوانين الدول التي تنشأ وتنتشر فيها."[2]

الأمم المتحدة أقرت تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحمل اسم "الشركات عابرة القوميات" أنشأت مركزاً بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ثم أنشأت عام1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات بحيث تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات ، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة ، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً[3] وانتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات متعددة الجنسيات في إطار منظمة الأمم المتحدة لوضع تعريف مفاده أن هذه الشركات هي: "تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه ، وان تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ قرار يسمح باتخاذ سياسات متجانسة وإستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار، وان ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو

[1] منى قاسم، "الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي"، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد1, السنة 1988، ص 53- 54

[2] د.حسام الدين عيسى، "الشركات المتعددة الجنسيات"، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، بدون سنة، ص 16

[3] بول هيرست وغراهام طومسون، "ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم"، ترجمة : فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001، ص 112

غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين."[1]

بعض الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدلاً من الشركات المتعددة الجنسية لان لفظ المشروع أوسع مضموناً وسعة من لفظ الشركة ، حيث يشمل منشآت كثيرة قد لاينطبق عليها مصطلح الشركة من الناحية القانونية.

حيث يرى البعض بأنه عبارة عن مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة [2].

ويرى آخرون أنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول(مصانع ومناجم ومكاتب واستشارت وما شابهها) في دولتين أو أكثر ، ويمتد نشاطه في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي .

ويبدو لي أن الشركة المتعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية ، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة ، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى ، وتلعب دورا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حالياً على حوالي ثلثي التجارة العالمية. [3]

و هي أيضا "شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية و البشرية و في نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات".

[1] د.محمد عبده سعيد إسماعيل، "الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر" ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1986، ص 33

[2] مايكل تانزر وآخرون، "من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسيات"، ترجمة :عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 123

[3] د.محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص48

المطلب الثالث: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين هذه الشركات تتمثل بـ:

أولاً : الاندماج الدولي للشركات

الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركات التي فنيت[1].

ونلاحظ أن الاندماج هو الأكثر شيوعاً في العالم الرأسمالي نظارا لارتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريق المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة ، أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة والتي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم كالضرائب على دخل الشركات.

ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته ، وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد، فمثل هذا الاندماج يعتبر داخلياً لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة ، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول.

إن عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعوق إتمامها ، بل وتكاد تجعلها شبه مستحيلة ، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، ويبدو أنه من الضروري الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث. [2]

[1] سيف هشام صباح الفخري ، "الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية" ، ماجستير في العلوم . المالية والمصرفية ، بإشراف د.عبد الحميد الطالب، جامعة حلب ،كلية الاقتصاد، 2010، ص 21

[2] د.محمد صبحي الأتربي، "مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات"، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1977، ص 25-35

ثانياً : تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي[1]

لايثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة فتكوين شركة في هذا المجال ولا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

- أن يكون للشركة الأم وفقاً لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.
- أن يكون من الممكن وفقاً لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها.

ويمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لا يختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة وطنية أخرى.

ثالثاً : السيطرة على شركات قائمة

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعل ها الأسلوب قد يصبح ضرورياً في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيوياً ولازماً لتحقيق التكامل الرأسي.

وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.[2]

[1] د.ابراهيم قادم، "الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2002، ص 7

[2] د.محسن شفيق، "المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية"، مرجع سابق الذكر، ص664

المبحث الثاني: خصائص و أهداف الشركات متعددة الجنسيات و دورها

المطلب الأول: خصائص و ميزات الشركات متعددة الجنسيات

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الخصائص والميزات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الخصائص و الميزات:

كما يبدو لنا أن هذه الشركات تتمتع بميزتين هما:

أ-ميزة الوحدة: التي تتمثل في وحدة اتخاذ القرار ووحدة التصرف والإستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية ، فكلاً من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها تكون مجموعاً واحداً متكاملاً ،ولذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها ، فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية ،كما أنها علاقة تبعية[1].

ب-ميزة التعدد: فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقاً لقوانين وطنية متعددة، وتتمتع بجنسيات متعددة، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية يمكن حلّها من خلال:

- تطبيق قانون الدولة الأم.
- تطبيق كل شركة فرعية قانون الدولة الموجودة على إقليمها.

إن الشركات المتعددة الجنسيات هي من خلق القانون الوطني والدولي، والخاصية المميزة لها الاحتفاظ بالوحدة في إطار تعددي مرن، لا يمكن الإبقاء عليه، إلا بواسطة التعاون الدولي المتبادل بين كل من القانونين الوطني والدولي. [2]

ومن خصائص هذه الشركات:

1- ضخامة الحجم : تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع انتاجها وارقام المبيعات والإيرادات التي تحققها،

[1] د.ابراهيم قادم ، "الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي"، مرجع سابق الذكر، ص45-55

[2] د.احمد العثيم، "استراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة" . المشروعات المشتركة نموذجاً ، صحيفة الجزيرة ، الجمعة 17 ربيع الثاني 1428 ، العدد 12636

والشبكات التسويقية التي تملكها ، وحجم انفاقها على البحث والتطوير ، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها، يمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال:

- **مؤشر حجم المبيعات ازداد:** حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من (5503) مليار دولار عام 1990إلى (13564) مليار دولار عام 1999 والى (18500) مليار دولار عام 2001 ، كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات 2509 مليار دولار ممثلة ما نسبته % 16 من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة للاقتصاد العالمي عام 2000.

- **مؤشر حجم الإيرادات:** أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة ، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure أو مايطلق عليه " رقم الأعمال."كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف ، ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي ، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184,4 مليار دولار ، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في عام 1995 م ، والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كذلك تستحوذ هذه الشركات الخمسمائة على نحو 80% من حجم المبيعات على المستوى العالمي، إن نشاط الشركات المتعدية الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية[1].

- **القيمة المضافة للشركات:** حيث تكون في اغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي).[2] ونشير إلى انه تبلغ نسبة ما تملكه اكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية ما نسبته 11.99% من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي والبالغة 2.1102 مليار دولار في عام 2000.

ان هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان نظرا للمناخ الجاذب للاستثمار وارتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي ، ونشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 560 .1 مليار دولار عام 2003 .

2-اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات : تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها ، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم ، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع

[1] د.كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد 27، آذار 2006، ص 30

[2] د.سالم احمد الفرجاني، "العولمة والدول النامية من منظور استثماري"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص 87-88

وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم ، لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل ، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

وتكفي الإشارة إلى أن شركة **ABB** السويسرية ، تسيطر حالياً على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم ، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة. وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات حيث أصبح مايسمى الإنتاج عن بعد **Teleportation** حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين ، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى[1].

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعياً موطناً لنحو % 77 من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ، ونشير إلى إن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم[2].

3-تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، فشركة تايم وانر تنشط مثلاً في عدد كبير من شركات النشر والملاهي ويبدو لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات **CNN** والإعلام واستوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية قامت بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي انتهجتها هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية.

إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسيات ، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (انجلترا والمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التركز الى العوامل التالية:

- المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات.
- ارتفاع العائد على الاستثمارات.

[1] د.كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مرجع نفسه، ص 32

[2] حميد الجميلي، "الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي"، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، فبراير أبو ظبي، 2004، ص 27

– تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته.

– توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الإتصالات.

– والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي. [1]

4- التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات: تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.

إنّ مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها:

– خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.

– وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.

– الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.

– استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به[2].

5- إقامة التحالفات الإستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية . أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.

إن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحاف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية ، وهي بول الفرنسية Bull و TCL البريطانية و سمنز الألمانية ، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً الى شركات تابعة مشتركة ، للشركات متعددة الجنسيات. وكل هذا يمثل

[1] د.كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مرجع سابق الذكر، ص ص 33- 34

[2] د.عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 29

صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعدية الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه.

وتحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية .

ونشير إلى أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة اكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير[1].

6-المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات: تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً[2].

وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها.

وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق، وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعدية الجنسية ، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي، تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية.

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 152

[2] د.عمر الفاروق، "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 86، أكتوبر2001، ص 187

وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة.

تأتي المزايا التسويقية للشركات المتعدية الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.[1]

7- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعدية الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات وهو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

لا تتقيد الشركات متعددة الجنسية بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وكفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع الذي يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات وبذلك تتعدد جنسية المنشاة لإدارتها ومستوياتها الإدارية.[2]

8- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات ، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسيات والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

إن التخطيط الإستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الإستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات المتعدية الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة إستراتيجيتها العالمية.

ويمكن تحديد العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كمايلي:

[1] د.كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، مرجع سابق الذكر، ص 40

[2] د.حكمت أحمد الراوي، "المحاسبة الدولية"، دار حنين و مكتبة الفلاح، الطبعة 2، عمان، 1995، ص 107

– القرارات الإستراتيجية: التي تحدد اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة عند التغيير في البيئة العالمية يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم.

– القرارات الإدارية: التي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بين الشركة الأم وفروعها.

– القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها من قبل الفروع.[1]

9- خصائص الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية :

يتوطن في الدول النامية نحو ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نصيب الدول النامية من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بنصيب الدول المتقدمة، إلا أن الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات في الدول النامية تفوق تلك التي في الدول المتقدمة.

كما أن نصيب الدول النامية من استثمارات الشركات المتعددة الجنسية يعد مرتفعا مقارنة بنصيب تلك الدول المتقدمة من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، والذي يبلغ 15% ونصيبها من الصادرات العالمية يقدر بحوالي20% وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن الدول النامية تميل إلى تقديم فرص كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما فيما يتعلق بمصادر أو نمط ملكية الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الدول النامية فيلاحظ ما يلي:

– أمريكا تساهم وحدها بـ نحو % 50 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.

– إن اغلب الشركات المتعددة الجنسية التي تنتشر في الدول النامية هي شركات تتمتع بلدانها الأم بماضي استعماري.

– أما الدول التي ليس لها ماضي استعماري مثل النمسا وسويسرا، والدول الإسكندنافية، فأغلب استثماراتها المباشرة ترتكز في الدول المتقدمة.

– أما فيما يتعلق بنمط التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، توضح البيانات أن 55% في أمريكا اللاتينية و % 20 في أفريقيا وآسيا % 15 والشرق الأوسط 10%.

– أما بالنسبة لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فيلاحظ أن الصناعات الاستخراجية تمتص % 50 ولصناعات التحويلية % 20 أما % 30 فتتوزع على بقية الأنشطة.[2]

[1] سيف هشام صباح الفخري، "الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية"، مرجع سابق الذكر، ص 21

[2] المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات" ، عدد01 ، ديسمبر 2014، ص 17-18

المطلب الثاني: أهداف الشركات متعددة الجنسيات

تعتمد إستراتيجية مجموعة الشركات متعددة الجنسيات على جملة أمور إستراتيجية تتبناها هذه الشركات و تلتزم بها لفترة طويلة,وتتمثل هذه الأهداف في :

أ- تعظيم المبيعات من أجل البقاء والإستمرار: إن الشركة في ظل المنافسة الدولية و بشكل مستمر إلى البقاء والاستمرار,وذلك من خلال المحافظة على مبيعاتها أو زيادتها,فتقوم بافتتاح فروع خارجية لها حتى تكون أكثر قربا و تفهما لاحتياجات الأسواق التصديرية,أو لتجنب بغض القيود على التجارة التي تفرضها الدول المضيفة خاصة الدول النامية بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية و الحصول على موارد إضافية عن طريق فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة فتعمل الشركات على تخطي هذه الحواجز من خلال إقامة وحدات إنتاجية أي فروع في تلك الدول الأم تقدم سلعا منتجة محليا[1].

إن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من اجل البقاء والبروز أكثر على المستوى الدولي، فمثلا الشركات الأمريكية كثفت من جهودها خلال الخمسينيات والستينيات من اجل إنشاء فروع لها في أوروبا وكندا عكس بلدان أمريكا اللاتينية ومختلف الدول النامية، رغم أن هذه الشركات تحقق أرباح كبيرة في تلك الدول النامية أين يكثر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس أوروبا، ومنه نستنتج أن النمو والاستمرارية هما عنصران مهمان بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات مثل الربح، بحيث أن حضور هذه الشركات في أوروبا وكندا يخضعها إلى منافسة كبيرة مع الشركات الأوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير أساليب إنتاجها وتسييرها، قصد الظفر بمكانة في تلك الأسواق وبالتالي التطور والنمو، ومنه الاستمرار في الحياة[2].

ب- تخفيض التكاليف من أجل زيادة الأرباح: أي شركة تسعى في طريقها إلى تحقيق المزيد من الأرباح وإلا ستواجه مشاكل في إيجاد مساهِمين ومصارف تقرض الأموال، لذلك تقوم بالاستفادة من انخفاض تكاليف الموارد الإنتاجية بالخصوص في الدول النامية، كأن تلجأ مثلاً إلى تأسيس فروع لمصانعها تكون قريبة من أسواق

[1] د.عامري، سعود جايد، "الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات"، دار المناهج، عمان، 2006، ص19- 22.

[2] Michel ghertman, les multinationales, Editions Bouchene, troisième édition, paris, 1993. P12.

تلك الدول بدلاً من تحمُّل تكاليف النقل الباهظة لتصدير منتجاتها، وكذلك الاستفادة من رخص الأيدي العاملة والإعفاءات الضريبية، وغير ذلك من المزايا الاستثمارية[1].

إن لب الرأسمالية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح .وتعتبر الرأسمالية كفؤة لكونها تسخر بالضبط قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة، من اجل تحقيق الثراء والحصول على أعلى الأرباح الممكنة، فالرأسمالي لا يعرف راحة التفكير، مشغول البال، يفكر دائما في تحقيق اقل التكاليف وأعلى الأرباح، فلا يتوقف عن تسريح العمال عندما يشعر أن استمرار وجودهم يهدد هدفه المنشود في تحقيق أعلى الأرباح، ويسعى دائما إلى تبني تقنيات إنتاجية جديدة، وذات كفاءة اكبر حتى تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق .فالرأسمالي بطبعه ميال إلى المادة لا يحبس نفسه في حدود الأساليب القديمة لتحقيق هذا التفوق .وتأسيسا على ذلك تدخل الشركات المتعددة الجنسيات السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد، وسرعان ما تخرج عندما تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في الأسواق،وبهذه العملية أي الدخول والخروج السريع إلى ومن السوق، تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على موازنة عوائدها، وتضمن لنفسها استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح[2].

ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنب الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، وكذلك في البلاد التي يكون فيها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا، وعادة تلجا هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وكذلك الإنفاق الاجتماعي، كبلدان شرق آسيا مثلا، فهي تترك بلدا كالسويد كي تتجنب دفع ضرائب عالية تعتبر في نفس الوقت ضرورية لتمويل الخدمات والإعانات الاجتماعية التي يطالب بها الناخبون.

والواقع يشير إلى انه بمقدور شركات الأعمال العالمية أن تختار البلدان التي ترى فيها أن أسواق العمل والضرائب والأنظمة والقوانين الموجهة أكثر ملائمة، فتنتقل رؤوس الأموال والإنتاج بحرية عبر الأسواق المختلفة في العالم بسبب اختلاف الأجور والمهارات والبنى الأساسية والمخاطر السياسية في العالم[3].

[1] د.عباس علي، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الحامد، الطبعة الاولى، عمان، 2003، ص175 ، 174

[2] د.ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2003، ص 54-55

[3] مرجع نفسه، ص 56

ومن خلال هذه الظروف غير المتماثلة تحاول الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق الأرباح عن طريق قيامها بالاستثمارات وإقامة المصانع في الأماكن المتعددة من العالم، فرأس المال العالمي ذو القابلية العالية على التنقل يتفادى دخول البلدان والأقاليم التي تفتقر إلى البنية الأساسية، أو قوة عمل ماهرة متعلمة، أو الاستقرار السياسي.

ج- حماية السوق الأساس للشركة الأم: هذا الهدف مرتبط بخصوصية البيئة التي تعمل فيها الشركة,فأحيانا تسعى الشركات من خلال عملياتها الدولية إلى حماية أسواقها المحلية من المنتجات الأجنبية المنافسة التي تغزو الأسواق، خاصة مع تزايد جيل جديد من الشركات متعددة الجنسيات تنتمي إلى دول نامية كالصين، الهند، ماليزيا، كوريا الجنوبية، دول أمريكا اللاتينية.

وهذه الشركات تسعى إلى التنافس مع نظرائها في الدول المتقدمة لكسب حصة لها في السوق وشراء أصول بأقل من قيمتها الحقيقية فالشركة (لينوفر) الصينية الرائدة في صناعة أجهزة الكومبيوتر اشترت قسم الكومبيوتر التابع لشركة (IBM) وحاولت شركة (هاير) الشركة الرئيسية لصناعة الثلاجات في الصين شراء شركة (ميتاج)، لذا يمكن القول أن النمو المتزايد لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات تتيح لها المعرفة الأفضل للمنافسين لها سواء على مستوى سوق الدولة الأم أو على مستوى الأسواق العالمية[1].

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة و الاقتصاد العالمي

أولا: في ظل العولمة[2]

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات متعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء إلى المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد

[1] د.جاد الرب، سيد محمد، "إدارة الأعمال الدولية"، دار العشري، القاهرة، 2006، ص55

[2] د.عبد الحميد ملكاني، "العولمة و تطورات العالم المعاصر: دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة"، الحوار المتمدن، العدد: 1076 - 2005/1/12، ص 76

جوانبها وأبعادها وأدوارها والتي أخذت أنماطاً مختلفة منها ماهو تجاري أو خدمي أو صناعي أو كلي تتكامل فيما بينها رأسياً وأفقياً، وعلى هذا الأساس فإن هذه الشركات اندمج رأسمال المصرفي مع رأسمال الصناعي في رأسمال مالي أي بدمج العمليات الثلاثة الصناعية والتجارية والمالية بكل الاتجاهات وكل أنواع الاستثمارات.

ولقد ازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات حيث أصبحت في أواسط التسعينات /35/ ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات تسيطر /100/ شركة الأكبر فيما بينها على معظم الإنتاج العالمي، وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي. ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية.

ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.

ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

وهذا يقودنا إلى إجراءات الواجب إتخاذها في الاطار العربي لمواجهة الاقتصاد العالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية و احترام حقوق الانسان واطلاق الحريات الديمقراطية و التأكيد على زيادة الانتاجية و

[1] د.عبد الحميد ملكاني، "العولمة و تطورات العالم المعاصر: دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة"، مرجع سابق الذكر، ص 77

تحقيق عدالة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير وضوابط لحركة رأس المال المحلي بما يخدم عملية التنمية وضرورة تطوير وتعميق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الإقتصادي وتنسيق وتوحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية ولا سيما المالية ومن الأهمية بمكان أيضا إبراز دور النقابات وهيئات المجتمع الأهلي في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وشركاته متعددة الجنسيات بضرورة تفعيل مشاركتها الحرة والمستقلة وأهمية اكتسابها مركز تفاوضي قوي وايجاد موقع إعلامي بما يعزز قوتها وتأثيرها وإرساء تضامنها.

أ- انعكاسات العولمة على الشركات متعددة الجنسيات[1]:

أولاً: على إستراتيجيات الإنتاج بالشركات متعددة الجنسية

أفرزت العولمة العديد من المتغيرات التي أثرت على إستراتيجيات الانتاج بالشركات متعددة الجنسيات والتي فرضت على تلك الشركات تطوير إستراتيجيات الإنتاج بها، لتواكب تلك المتغيرات وتتماشى مع التوجه العالمي الجديد، وقد توصلت إحدى الدراسات التي تمت في هذا المجال أن كبرى الشركات متعددة الجنسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان تقوم بتطوير إستراتيجياتها بالفعل، وجعلها استراتيجيات معولمة.

ثانياً: على إستراتيجية الموقع بالشركات متعددة الجنسية

لقد أدت العولمة إلى تطوير إستراتجية الإنتاج الكلاسيكية والتي كانت تميل فيها عملية اختيار مواقع أنشطة الإنتاج بالشركات متعددة الجنسية، نحو التركز في دول بعينها، وهى الدول الصناعية المتقدمة، إلى التحول نحو اللامركزية الجغرافية،فأصبحت الشركة متعددة الجنسية تختار على سبيل المثال، بريطانيا كموقع لنشاط البحوث، وألمانيا كموقع لنشاط التطوير، والمكسيك لأنشطة تشغيل المواد الخام، وايرلندا لخطوط التجمع الفرعية، والولايات المتحدة الأمريكية للتجميع النهائي... وهكذا.

ويعتبر الإستثناء الوحيد من تحول إستراتيجية الإنتاج نحو اللامركزية الجغرافية، هو تلك الشركات متعددة الجنسية، التي تطبق نظام الإنتاج في الوقت المحدد والتي تعتمد أساساً على اختيار مواقع أنشطة التصنيع أقرب ما تكون لمورديها نظرا للخصائص الإنتاجية التي ينطوي عليها هذا النظام.

ثالثا: على إستراتيجية تنوع الإنتاج بالشركات متعددة الجنسيات[2]

[1] د.محمد أحمد عنتر، "بحث عن العولمة و الشركات متعددت الجنسيات من يقود الأخر"، رئيس قسم إدارة الأعمال: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة القاهرة، ص 88

[2] د.محمد أحمد عنتر، "بحث عن العولمة و الشركات متعددة الجنسيات من يقود الأخر"، مرجع نفسه، ص 89

إن الخط التقليدي لإستراتيجية الإنتاج بالشركات متعددة الجنسية يقوم على أساس التنوع الشديد في المنتجات والأنشطة الصناعية.

فيلاحظ ان الشركات متعددت الجنسية، تقوم بالعديد من الأنشطة الصناعية المختلفة التي لايوجد بينها أدنى علاقة فنية،هناك من يرى أن العولمة ستعمل على زيادة تعميق تبنى الشركات متعددة الجنسية لإستراتيجية تنويع المنتجات والأنشطة الصناعية.

رابعا: على تكنولوجيا الإنتاج بالشركات متعددة الجنسيات

أدت المنافسة العالمية في البيئة الحديثة للصناعة، والتقدم التكنولوجي المستمر، إلى اتجاه إستراتيجية الإنتاج بالشركات متعددة الجنسية إلى تبنى استخدام تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة كسلاح تنافسي في الأسواق العالمية وتشير الكتابات المرجعية إلى أن العولمة ستؤدى إلى قيام الشركات متعددة الجنسية بتطبيق تكنولوجيا الإنتاج التي تستخدمها في عملياتها الإنتاجية بكافة الفروع التابعة لها على مستوى العالم دون تمييز يذكر، وبتعبير آخر فإن العولمة ستؤدى إلى عولمة تكنولوجيا الإنتاج المستخدم.

ب- مظاهر استفادة الشركات متعددة الجنسيات من العولمة[1]:

لو نظرنا إلى الأطر المؤسسية التي تلعب دوراً هاماً في العولمة وترسم سياستها عالميا لوجدناها بمعظمها منظمات اقتصادية تسعى إلى تدويل الاقتصاد و تعزيز التجارة الدولية و إزالة الحواجز أمام الشركات العملاقة لتجتاز الحدود إلى أسواق خارجية ضمن مجموعة من السياسات والإجراءات تساهم في حماية عمل الشركات متعددة الجنسيات وتسهيل عملها وضمان حصولها على أقصى درجات الاستفادة من النظام الاقتصادي العالمي وهذه المؤسسات هي:

الأطر المؤسسية للعولمة: هناك ثلاث مؤسسات كبري تشرف علي عملية العولمة و تعمل علي إرساء قواعدها وبنيتها وهياكلها وهي :

- منظمة التجارة العالمية.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.

[1] د.محمد أحمد عنتر، "بحث عن العولمة و الشركات متعددة الجنسيات من يقود الأخر"، مرجع نفسه، ص ص 90-91

ويمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات استطاعت أن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في عصرنا هذا حيث فرضت نفسها وتمكنت من بطش مكانة راقية في الاقتصاد العالمي لا بل و بمقدراتها يمكن أن تأثر فيه بعدة طرق نظرا للإمكانيات المتشعبة التي تمتلكها،وقد تمكنت من اقتناص ما تهيئه البيئة العالمية من فرص حيث ساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي ، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية وبالتالي فأن كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات قد أثر كل منهما في تطور والتأثير بالأخر، والمستفيد في النهاية الشركات متعددة الجنسيات.

ج- دور الشركات متعددة الجنسية في انتشار العولمة:[1]

تعتبر الشركات متعددة الجنسية الأداة الرئيسية التي ساهمت في انتشار الأعمال على نطاق دولي، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحتى الوقت الحاضر، وبتعبير اخر فإن هذه الشركات هي التي تولت قيادة موجة العولمة، فقد قامت هذه الشركات بإحداث تغيرات هائلة من أجل العولمة وهناك علاقة متبادلة (تأثير وتأثر) بين العولمة والشركات متعددة الجنسية، فالشركات متعددة الجنسية ساهمت مساهمة مباشرة في ظهور وتنامي العولمة. وفى ذات الوقت فإن تلك الشركات أول من يتأثر بالعولمة، من حيث ضرورة قيامها بتطوير رسالاتها وأهدافها وإستراتيجياتها وسياساتها وتكتيكاتها، بما يتمشى مع المتطلبات الخاصة بالعولمة.

ثانيا:في ظل الإقتصاد العالمي:

تمثل هذه الشركات أحد العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً، وبعد مرحلة الحرب العالمية الثانية تزايد عدد هذه الشركات، وازدادت فروعها في العالم وفي ظل عصر العولمة نحن أمام شركات عملاقة متعددة الجنسيات، تعمل على تكييف مختلف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في العالم منذ التسعينيات مع مظاهر ومعطيات العالم الجديد، الذي تعيد تشكيله ونتناول هذه الشركات بالدراسة والتحليل من خلال عدة جوانب:

أ- التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات الكبيرة في مرحلة الامبريالية: أجريت دراسة تفصيلية حول الشركات متعددة الجنسية والتميز بينها وبين الاحتكارات الكبيرة التي كانت السمة الأساسية في مرحلة الإمبريالية من عدة وجوه رئيسية:

[1] د.محمد أحمد عنتر، "بحث عن العولمة والشركات متعددة الجنسيات من يقود الأخر"، مرجع نفسه، ص 93

1- إن الاحتكارات السابقة كانت تهتم بشكل رئيسي على تركيز نشاطها داخل إمبراطورية استعمارية وكانت ترفع شعار الوطنية وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية، وكان لبعضها فروع أساسية داخل أراضي الإمبراطورية وخارجها في بعض المجالات كالتعدين والطاقة ونشاطات مالية وتجارية في حدود طبيعية، أما الشركات متعددة الجنسية فينتشر نشاطها في عشرات الدول بهدف الاستفادة من أية ميزة نسبية توفرها أية دولة، وهي غالباً تحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن جنسية أي منها فهي تحاول محو أية صلة خاصة بين شركة وحكومة واقتصاد بلد المقر وتحاول إخفاء نسبة الشركة إلى جنسية معينة ويكتفي باسمها سواء حين التعريف بها أو إنتاجها.

2- كانت الاحتكارات السابقة تكتفي بنشاط أساسي محدد أما الشركات متعددة الجنسية فإن أهم خصائصها تعدد النشاطات التي تشتغل ضمنها دون الالتفات إلى الروابط الفنية بين المنتجات المختلفة فنجد في سبع شركات ميتسوبيشي متفاوتة المكانة ميتسوبيشي للسيارات، ميتسوبيشي الكهرباء، بنك ميتسوبيشي، ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، ميتسوبيشي للكيماويات، ميتسوبيشي المصرفية، ميتسوبيشي للمواد أيضاً شركة /تايم وارنر/ تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام إلى استوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN.

3- الاحتكارات السابقة لم تكن تعطي التطوير التكنولوجي العناية اللازمة أما الشركات متعددة الجنسية فإن التطور التكنولوجي هو عمودها الفقري وهي تسهم مساهمة متزايدة في تحويل عمليات البحث والتطوير إلى جانب الدولة فنجد أن الإنفاق على البحث والتطوير في ألمانيا بلغ 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي أي 37,2 مليار دولار يسهم فيها المال العام بنسبة 37% والصناعات المختلفة بنسبة 60,1% وفي اليابان 21,8%، 86,2% على التوالي وفي أميركا 39,2% و58,7 %.[1]

4- لم تكن الاحتكارات السابقة ذات نشاط مالي واسع بينما الشركات متعددة الجنسية زاد نشاطها المالي والتجاري وتعددت الأساليب الجديدة للتعامل مع الشركات الصغيرة والعمال وتفضيل الشركات لعمليات المضاربة في الأسواق المالية عوضاً عن الاستثمار الإنتاجي ويقدر حجم التعامل اليومي في الأسواق المالية (تريليون دولار).

ب- التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسيات: مع أن هذه الشركات موجودة بنشاطاتها وعملياتها واستثماراتها في كل أرجاء المعمورة (حسب قائمة فورشن 500 شركة) نجد أن (418) شركة منها تتخذ مقرها

[1] الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2005 : الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الناشر شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بالأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 4-7

الرسمي في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية يتركز فيها ثروة تقدر بحوالي 20 تريليون دولاراً أي أكثر من 80% من إجمالي الإنتاج القومي العالمي وتستأثر بحوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية هذه المناطق الثلاث هي:

1- منطقة الاتحاد الأوروبي التي تضم 155 شركة.

2- منطقة الولايات المتحدة الأميركية التي تضم 153 شركة.

3- منطقة اليابان التي تضم 141 شركة.

ويتضح أن هذه الشركات تتمركز في مناطق الدول الصناعية المتقدمة الناضجة رأسمالياً لكن هناك حالة وحيدة تشذ عن هذه القاعدة وهي الشركات المتواجدة في كوريا الجنوبية والتي امتد نشاطها الى عشرات الدول حيث تضم قائمة (فورشن) 12 شركة مقرها في كوريا مثل: LG الدولية و LG للإلكترونيات و DAEWO سيارات، إلكترونيات، أعمال مصرفية، أما بقية المناطق مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط اسيا حتى الدول النفطية في الخليج العربي، فهي في العموم مناطق اقتصادية غير أساسية بالنسبة لنشاطات هذه الشركات، فهي تشكل بالنسبة لهذه المناطق مصدر رعب لأنها تستغل هذه المناطق بسبب امتلاكها قدرات احتكارية ضخمة تهدد بها سيادة هذه الدول واقتصادها[1].

ج- ظاهرة الإنتاج عن بعد: تنتشر هذه الظاهرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية بإعادة رسم خريطة الإنتاج على المستوى العالمي حيث تعمد شركة معينة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة مروراً بكل مراحل إنتاجها ولكن دون أن تستقر في بلد واحد وهذا يعني الانتقال من الإستراتيجية الإنتاجية الوطنية إلى إستراتيجية الإنتاج العالمي بعدم تمركز أو حصر الإنتاج محلياً فمثلاً شركة (بيشينه) تستخرج البوكسيت من استراليا وتحوله لالومين في أميركا وتنتج الألمنيوم في الغابون باستخدام الالومين المنتج بواسطة فروعها في غينيا، وباعتماد هذا الأسلوب من الإنتاج يصعب نسبة سلعة معينة إلى بلد واحد باعتبار أن السلعة تنتج كأجزاء من الاف المصانع المنتشرة في العديد من الدول، فالعالم الآن يشتري ماركات عالمية لاتحمل منشأ الصنع وبدأت تظهر عبارات صنع لدى مرسيدس أو تويوتا أو فيلبس

[1] The E- Anonymous. "Business: A Sovereign remedy South Korea's chaebol",economist. Feb 28, 2004. Vol. 370, Iss. 8364; p. 73

د- ظاهرة اندماج الشركات والمصارف[1]: وهي تأخذ شكل ابتلاع وامتلاك الشركات والمصارف الأضعف نسبياً وهي تعبير عملي لتمركز رأس المال والإنتاج، وقد شهد القطاع المصرفي في العقد الأخير من القرن الماضي سلسلة كاملة من حالات الاندماج والابتلاع أبرزها (بوينغ) (ماكدونالز، دوغلاس) وكذلك (لوكهيد) (مارنين، مريتيا) في صناعة الطائرات (وتشيز مانهاتين) (كيميكال بنك) في القطاع المصرفي، وهناك أكثر من (2500) عملية اندماج وابتلاع تمت عبر الحدود خلال النصف الأول من عام 1999 قدرت قيمتها بـ: (411) مليار دولار وكانت مصارف وشركات ألمانيا رائدة في هذا المجال في أوروبا الغربية وعلى رأسها العملاق (الألماني-الأميركي) (دايملر،كرايزلر) وهي: شركة صناعية متشعبة في صناعة السيارات والطيران والفضاء، في شهر آب /1999/ أعلنت الشركة الكندية (الكان) والفرنسية (بتشيناي) والسويسرية (الوسويس) عن رغبتها في إنشاء أكبر مجموعة للألمنيوم في العالم وأيضاً في القطاع المصرفي نجد هناك حالات ابتلاع ودمج شديدة مثل: دمج ثلاث مصارف يابانية (انداستراييل بنك أوف جابان) ومصرف (داي إبتش كانغيو بنك) ومصرف (فوجي بنك) وتشكيل مجموعة مصرفية ضخمة برأسمال قدره (142) مليار دولار، وأيضاً مشروع دمج (بنك ناسيونال دي باري) الفرنسي و (سوسيتيه جنرال) و(باريبا) برأسمال قدره (957) مليار يورو.

وهذه الظاهرة تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج ومضاعفة الإرباح وتعزيز القدرة التنافسية للشركات العملاقة ولكنها بالجانب الآخر تدمر فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية وتضعف السيادة الوطنية للدولة.

هـ- تقويض وتغيير دور الدولة الاقتصادي والسياسي[2]: لابد هنا من الإشارة إلى بعض ممارسات هذه الشركات التي تحاول فيها الحد من دور الدولة الاقتصادي والسياسي:

1- حيث تستعين هذه الشركات بموظفين دوليين تابعين لمنظمات دولية،صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لكي يحلوا محل الحكومات الوطنية في كثير من القضايا وتقوم هذه الشركات بالاعتماد على نظم أمن خاصة وشركات بريد خاصة وتقوم بإصدار بطاقات تحل محل النقود وتقوم بالاستيلاء على المرافق العامة والخدمات عبر آليات التخصيص.

2- محاولة التهرب الضريبي: أيضاً هذه الشركات تحاول أن تكون بعيدة عن سطو القانون والضريبة لأنها تتقن التهرب منها فهي تقوم باتخاذ المال وطنا يستقر حيث يأمن وينمو بعيدا عن كل مسؤولية وهي تقوم بذلك

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط، نيويورك، 2001، ص ص 1-7

[2] د.هند حسن محمد، "النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات"، المجلة الكبرى : دار الكتب القانونية، 2009، ص 617

باستخدام آلية (السعر التحويلي), فإذا كانت الضرائب على أرباح الشركات مرتفعة في الدولة الأم عنه في الدولة المضيفة وكانت الشركة الأم تصدر إلى الشركة التابعة لها فإنها في هذه الحالة ستسعر صادراتها إلى فرعها في الدولة المضيفة بسعر أقل من الواقع (مدعية عدم تحقيق أرباح) ناقلة بذلك الأرباح من الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها وبهذا تقلل من العبء الضريبي الكلي للشركة وعلى العكس من ذلك.

ويستخدم السعر التحويلي للتهرب من الضرائب الجمركية على الواردات فكلما كانت مستويات هذه الضرائب مرتفعة في الدولة المستوردة كلما لجأت الشركات لتسعير السلعة بسعر أدنى من الواقع لتجنب دفع الضريبة.

وقد يستخدم السعر التحويلي كأداة للتهرب من القيود التي تفرضها الدولة المضيفة على مقدار الأرباح التي تحولها الفروع إلى الشركة الأم، فعندما ترغب هذه الشركات أن تعيد أرباحها من الشركة التابعة إلى الأم تلجأ إلى تسعير الصادرات من الشركة التابعة إلى الأم بسعر أدنى من الواقع أو تسعير الصادرات من الشركة الأم إلى التابعة بسعر أعلى من الواقع وتكون الأرباح بذلك قد تحولت فعلاً من الشركة التابعة إلى الشركة الأم وتشير الأرقام إلى أن هذه الشركات لم تقدم أكثر من 9% من فئة الضرائب العامة.

3- أثرها في ميزان مدفوعات الدولة: أيضاً تؤثر هذه الشركة في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة وذلك من خلال أن دخول رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة والأرباح والفوائد المحمولة إلى هذه الشركة في مقرها الأم ورواتب الموظفين والعمال في الفرع الذي يعتبرون من رعايا الدولة المضيفة (أجانب) سيخرجونها من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم وكذلك براءات الاختراع وحقوق الملكية ورسوم الترخيص المدفوعة من الفرع إلى الشركة الأم مقابل استخدام التكنولوجيا أو العمليات الإنتاجية والعلاقات التجارية، كل ذلك يسجل في الجانب المدين لميزان مدفوعات الدولة المضيفة وبالتالي فإنه يحدث أثرا سلبيا إلا إذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بالإنتاج للسوق المحلي في الدولة المضيفة وصدرته للدول الأخرى فإن ذلك يساهم في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. **و- الهيمنة على اقتصاد العالم**[1] : تشير المعلومات إلى سعي الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على العملية الاقتصادية الدولية ذلك من خلال استعراض عدد من الأرقام المتوفرة:

- امتلكت 40 ألف شركة احتكارية 250 ألف شركة فرعية حتى نهاية عام 1993 وبلغت قيمة مبيعاتها الإجمالية في العام نفسه أكثر من (5500) مليار دولار أمريكي وقيمة صادراتها (4000) مليار دولار أمريكي.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005: " الشركات عبر الوطنية وتدويل أنشطة البحث والتطوير"، الناشر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 2005، ص2

– إن إيرادات الشركات الخمسمائة (مجلة وفرشن تموز 1996) (11,4) تريليون دولار وفي عام 1995 تساوي 45% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم في عام 1996 (25,3) تريليون دولار، وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة (159,8%) من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمئة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر.

– 80% من التجارة الدولية كانت في عام 1995 تحت هيمنة تلك الشركات متعددة الجنسية ارتفعت التوظيفات المباشرة للشركات متعددة الجنسية من 500 مليار دولار إلى 2700 مليار دولار أمريكي بين 1980 – 1995 وبلغ مجموع التوظيفات المباشرة لها في عام 1995 أكثر من 3,5 مليار دولار أمريكي.

وجدير بالإشارة إلى أن التوظيفات المباشرة لهذه الشركات تركز على عدد قليل من الدول الصناعية ففي الوقت الذي استحوذت عشر دول صناعية على ثلثي التوظيفات المباشرة لعام (1995)، بلغت نسبة توظيفاتها في (100) دولة لا تحتل موقعا مهما في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل 1% فقط من إجمالي توظيفات تلك الشركات[1].

إن الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة.

إن الشركات متعددة الجنسيات حولت العالم إلى كيان موحد على حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ثالثا: أهمية الشركات متعددة الجنسيات تكمن أهمية الشركات متعددة الجنسيات في نقل الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا دوليا وعناصر الإنتاج الدولي للمساهمة في الإنتاج والتجارة الدولية وتتجلى هذه الأهمية في مايلي:

[1] د.محمد السيد سعيد وآخرون، "حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية"، دار الشباب للنشر، الكويت، 1986، ص 43

- مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل استثمارات مباشرة دوليا.
- مساهمتها في نقل التكنولوجيا دوليا.

إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بدورها لنقل التكنولوجيا يعود إلى المميزات التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات التي تجعلها قادرة على عملية نقل التكنولوجيا، وهي:

أ- أن الشركات الكبيرة جدا هي القادرة على إقامة الحد الأدنى في وحدات بحوث التطوير اللازمة لإجراء البحوث، من أجل الابتكارات الناجحة تجاريا.

ب- أن هذه الشركات بامتلاكها عدد كبير من منافذ توزيع السلع في أماكن متفرقة تساهم في توزيع المخاطر والتقليل من آثارها، كما أنها تستطيع جذب رؤوس الأموال اللازمة لبحوث التطوير من الحكومة والأفراد.

ج- كما أن هذه الشركات تستطيع السيطرة على الأسواق العالمية من خلال فرض قيود على الدول مثل النظر في الأسعار و المعلومات و توجيه الأسواق.

هـ- تحكمها في المعرفة الفنية.

- نقل التنمية الإدارية للدول المضيفة. [1]

[1] د.مخلوفي عبد السلام، أ.سفيان بن عبد العزيز، "تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات"، المحور6: المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بين الواقع والمأمول، استمارة المشاركة الملتقى الدولي الثالث حول:منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،جامعة بشار، الجزائر، ص ص 9- 10

خلاصة الفصل:

الشركة المتعددة الجنسيات هي كل شركة تستثمر في أكثر من بلد، وتخضع لإستراتجية واحدة تأخذ على مستوى مركز هذه الشركة، وتتكون الشركة المتعددة الجنسيات من الشركة الأم، وتتفرع عنها عدة فروع تابعة لها وتعمل تحت سيطرتها.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات عن غيرها من الشركات ببعض المميزات منها :الضخامة بحيث وصلت هذه الشركات إلى أحجام خيالية، واظهر ذلك قيمة العمليات التي تقوم بها .الانتشار الجغرافي ولقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات تمارس نشاطها في المتوسط في إحدى عشر دولة، ولبعضها الأخر نشاط في نحو مئة دولة تركيز الإدارة العليا بحث تخضع الشركة المتعددة الجنسيات لإستراتيجية موحدة تأخذ على مستوى مركزها التنوع في أنشطتها ومنتجاتها أي أن هذا النوع من الشركات لا يكتفي لا بنشاط واحد ولا بإنتاج واحد بل يتعدى ذلك التفوق التكنولوجي بحيث تسيطر هذه الشركات على معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية في العالم، وكما لا تتقيد هذه الشركات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية.

وتسعى الشركات المتعددة الجنسيات دائما إلى تحقيق أهدافها المختلفة ومن بينها الربح، بحيث ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنب الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، وكذلك في البلاد التي يكون فيها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا، وعادة تلجا هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وكذلك الإنفاق الاجتماعي، كبلدان شرق آسيا مثلا .وبالإضافة إلى الربح تهدف هذه الشركات إلى النمو والاستمرارية من اجل البقاء والبروز أكثر على المستوى الدولي.

ومن الناحية الاقتصادية تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة كاملة على السوق العالمي وتقود التقسيم الجديد للعمل الدولي القائم على أساس التفرقة بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية بحيث تتم بعض هذه المراحل في دول معينة والبعض الأخر في دول مختلفة كل هذا في إطار سيطرة مركزية موحدة مساهمة بذلك في إعادة تشكيل الوجه الاقتصادي لعالمنا المعاصر أما من الناحية القانونية فالشركات المتعددة الجنسيات هي شركات دولية النشاط ذات كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التي تعمل فيها، في حين أن القانون مازال وسيبقى لوقت طويل إقليمياً وقوميا، بما يترتب على ذلك من عجز المفاهيم والأدوات القانونية المستمرة عن استيعاب هذه الظاهرة والإحاطة بالمشاكل المختلفة التي تثيرها ويبدو هذا التفاوت بين القانون والواقع واضحا أيضا فيما يتعلق بمفهوم الشركة المتعددة القوميات وبيانها الداخلي وهذا التفاوت ينتج للشركة المتعددة القوميات إمكانية ممارسة

سيطرتها الكاملة على الذمم المالية للشركات الوليدة التابعة لها والمنتشرة في مختلف أنحاء العالم دون أن يقابل هذا أية مسؤولية استثنائية في مواجهة مساهمي هذه الشركات ودائنيها والعاملين فيها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية في الدول النامية (الجزائر كدراسة حالة)

مقدمة الفصل:

إن إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات إستراتيجية عالمية لا يمكن أن تطابق مع إستراتجية التنمية في أي دولة من الدول النامية وإن حدث أحيانا وأن توافقت المصالح فإن الغالب هو تضارب مصالح الطرفين تضاربا جذريا فالشركة تسعى لزيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة ولا يعنيها في شيء درجة أهمية مشروعاتها بالنسبة للإقتصاد القومي ولا الآثار الإقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المشروعات على الدول النامية. فالمساومة غير متكافئة بين شركة عملاقة ودولة نامية لا من حيث الإمكانيات المالية ولا المعرفة التكنولوجية ولا كمية المعلومات المتاحة مما يجعل الإحتمال الأرجح أن تخسر الدول النامية في كل عقد تبرمة مع إحدى تلك الشركات وتتفاقم هذه الظاهرة بتسابق الدول النامية إلى التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات مما يسمح لهذه الأخيرة بضرب هذه الدول ببعضها البعض والحصول على أفضل الشروط منها جميعا في نهاية الأمر والدليل واضح على ما يقع على دول العالم الثالث من معاناة بسبب الآثار السلبية المتفاقمة،فحتى ولو كانت لها بعض النتائج الإيجابية على المدى القصير فهي تعود بالسلب عليها في المدى البعيد.

ويشير أحد الباحثين إلى الدور الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية، بأن هناك نقصاً كبيراً في المعلومات والدراسات حول ممارسات هذه الشركات في البلدان العربية. ويبدو من خلال الوثائق، أن الدخل الأساسي إلى المنطقة بدأ في قطاع النفط، من خلال شركات لا يتعدَّى عددها السبع، كانت تسيطر على ما يزيد عن 80 بالمئة من مجموع إنتاج النفط العالمي. وبدأت الدول وشركاتها التدخل أكثر في شؤون البلدان النفطية بتحديد كميات الإنتاج فيها وفرض مناصفة في الأرباح، ما لبثت أن صارت مشاركة فيها. وقد استفادت البلدان المنتجة للنفط من حريّة تحديد الإنتاج والأسعار بعد أن كانت في أيدي الشركات الكبرى. وتم ذلك بعد التعاون بين الشركات المذكورة وبلدان النفط في إطار منظّمة (الأوبك)، وهي البلدان العربية المنتجة للنفط.

وقبلت الشركات والدول التابعة لها هذه النتائج، ثم استطاعت بعدها الالتفاف على جميع المكتسبات التي حصلت عليها الدول المنتجة، وذلك بأخذ نسبة كبيرة من عائدات النفط (خلال السبعينات) عبر العمل في قطاعات البنوك والمال، وقطاع الصناعات التحويليّة، وقطاع السياحة. ولعبت البنوك وشركات الاستثمار التي

أسّستها تلك الشركات في البلدان العربية وخاصة النفطية منها، ولا تزال، دوراً مهماً في توجيه وتوظيف أموال الفوائض النفطية نحو الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الصناعية[1].

[1] مجلة الشرق الأوسط، كلية الإعلام والتوثيق – الجامعة اللبنانية 9 نيسان 1993.

المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإقتصاد

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم ، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية حيث يمكن إن تلعب دورا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول[1].

ولا يكفي التأكيد على أن الشركات المتعددة الجنسيّة تمارس نشاطاً استثمارياً خارجياً فحسب، لأن ذلك تعريفاً خاطئاً نوعاً ما، لأنها بالإضافة إلى هذا الدور المذكور، تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له آثار متعددة، خاصة في البلدان العربية، كما يترتَّب عليها نتائج سياسية وثقافية، فمن المعروف أن الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنيها مدى أهميّة المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

فقد تركز هذه الشركات على استنفاذ مورد طبيعي غير متجدد (النفط...) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاذ هذا المورد، وقد تهتم بصناعات تحويلية في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية.فهي لا تستجيب تماماً للمتطلِّبات الوطنيَّة، لأنها، بكل بساطة، شركات أجنبية، من هنا تلجأ البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات إلى وضع قيود على هذا الاستثمار، بأن تربطه بموافقة هيئات حكومية متنوعة، بعد أن تكيّف مشاريعها الاستثمارية وفق معايير تحددها البلدان المضيفة هذا بالإضافة إلى تسابق البلدان النامية إلى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات، ومنها :

- إعفاءات ضريبية أو تخفيض في الرسوم الجمركية.
- سياسات تُحرِّر الشركات من القيود على أرباحها المحوَّلة إلى البلد الأم.

وهناك أسلوب جذّاب للحوافز، هو السَّماح للمنشآت التابعة لهذه الشركات باستيراد ما يلزمها من مواد ومستلزمات بدون خضوعها للضرائب والرسوم[2]، وثمة طرق أخرى تلجأ إليها الدول المضيفة بأن تستخدم المنشأة

[1] بول سوبزي، "من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني:دور الشركات المتعددة الجنسيات"، مجموعة باحثين، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.ل، بيروت، ص 79

[2] د.شقير محمد لبيب، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، بيروت، أيار، 1986 ص ص 904 - 905.

التابعة حجماً معيناً من الموارد الإنتاجية المحلية في عملياتها الإنتاجية أي بعبارة أخرى مساهمة هذا الفرع إيجاباً في الاقتصاد المحلي،كما تدفع هذه الشركات إلى توظيف نسبة معينة من القوى العاملة من مواطني الدولة المضيفة.

كذلك تلجأ الدولة المضيفة، وحفاظاً على توازن ميزان المدفوعات، إلى تحديد حجم الأرباح ورأس المال الذي يُسمح للشركة بتحويله إلى الخارج.كما تفرض أن تكون صادرات الشركات كمّيات صغيرة من إنتاج البلد المضيف[1]، لذلك نقول إن هناك آثاراً سلبية تتركها الشركات المتعددة على عمليات التنمية، وهي إهمال المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية، كالموارد البشرية، إضافة إلى إهمال توزيع الثروة والدخل على كافة الشرائح الاجتماعية، باعتبار أن عملية التنمية في فلسفة الشركات المذكورة، هي عمليات اقتصادية بحت، إضافة إلى الأرباح الضخمة المحولة إلى الدولة الأم، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، وإلى ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال موارده استثماراً ذاتياً في الصناعات الوطنية، وهكذا فإن الهدف الأساسي لبعض هذه الشركات، هو خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها، بوجه عام، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج.

كما أن هذه الشركات تنقل إلى البلدان العربية والنامية تكنولوجيا تكون قد قررت الاستغناء عنها في الدولة الأم، كما تحصل على ثمن باهظ لما تقدمه من معرفة فنية، ولا تهتم عادة بمدى ملائمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمه الحضارية. فهذه الشركات، أداة رئيسية لتكامل البلدان الصناعية لا مع الاقتصاديات الوطنية ولكن مع فئة من السكان في البلدان النامية، وبما أن سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق، حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع قانون العرض والطلب، لذا نقول إن الاقتصاديات العربية، بشكل عام، سوف تتأثر بعاملين مترافقين في عملية تحرير تبادل المنتجات الزراعية والصناعية على المستوى العالمي :

1- زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية: نتيجة لزيادة الطلب العالمي، إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية.وهذا ما أكّدته اتفاقية منظّمة التجارة الدولية (الجات).

2- إنخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي: بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج وفي هذه الحالة فإن منتجات الأقطار العربية لن تكون منافسة لمنتجات الدول المتقدمة زراعيا.

[1] أنظر تقرير مكتب العمل العربي حول ازدياد معدلات الفقر والبطالة، صحيفة السفير، 16 شباط 1998

هذا الأمر يؤدي، على المدى البعيد، إلى تدمير بنية الاقتصادات العربية، مما سيلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية في البلدان العربية، ويوسع معدلات البطالة والفقر[1].

كذلك تتشابه النتائج على صعيد المنتجات الصناعية، بسبب المنافسة في الأسواق وما يترتَّب على ذلك من عجز كبير في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، خاصة إذا تعرّضت البلدان النامية وبلداننا العربية لسياسات الإغراق من جانب الدول الصناعية، لهذه الأسباب، فإن البلدان العربية مُطالبة بتطوير صناعاتها، والعمل على التكامل والتنسيق في هذا المجال، والإعتناء بمرتكزات التنمية البشرية، من تعليم وتدريب وتأهيل، لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بمراكز البحوث والتطوير.

ولعل ما يبعث الأمل ما تم إقراره بإنشاء "منظمة التجارة الحرّة العربية" التي بدأت عملها مع مطلع هذا العام على أن يكتمل بناؤها خلال السنوات العشر المقبلة، ويمثل هذا المشروع الحضاري انطلاقة جادة وحقيقية لبناء تجمع اقتصادي فعال لصيانة المصالح العربية، والاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات البشرية والمادية، بالتعاون مع مواقع القوة ومختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حد سواء.

لقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول خاصة على النشاط الاقتصادي الذي يعكس قوة الدولة ومدى نجاعة سياستها الاقتصادية، وسنشير إلى ابرز انعكاسات هذه الشركات اقتصادياً على الدول النامية وفق الآتي:

أولاً : السياسة الاقتصادية وعملية التنمية

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزاً في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخول وارتفاع تحسين الإنتاجية وكذا تنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية، إلا إن تلك المساهمة في عملية التنمية لا ترتبط بتنمية فعلية في الاقتصاد حيث أنها لا تطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر.

وعلى كل حال فإنّ درجة إسهام هذه الاستثمارات في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة، وقدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم تخطيط هذه الاستثمارات.

[1] د.شقير محمد لبيب، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، مرجع نفسه، ص ص 911- 912

وتتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم والسماح لها باستيراد مايلزمها من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم وغالباً شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية تعد مجحفة بحق الدول النامية نفسه، بما يحقق أرباحاً كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات ويهدد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية ويستنزف مواردها الوطنية ويضعف إمكانات التنمية الذاتية فيها ويخفض معدل نمو دخل أفرادها[1] ، إضافة لتراكم الديون على هذه الدول التي تسعى إلى تجاوز مأزق خدمة ديونها، بزيادة إنتاج تصدير المواد الخام التي تعتمد عليها للحصول على القطع الأجنبي، مما يسرع في تدهور أسعار هذه الصادرات وانتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة لها[2].

ثانياً : تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً.

لقد انسابت الدول النامية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي رؤوس أموال بلغت أكثر من 62 بليون دولار و وصل مجموع الأرباح التي حولتها تلك الاستثمارات إلى 139.7 بليون دولار خلال الفترة نفسه، وهذا يعني أن كل دولار استثمرته هذه الشركات قد أعطى 2.3 دولار[3]

إن ما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من أصول وأموال واحتياطات ضخمة بحيث تصبح قادرة على تعبئة أكثر من 250 مليون مليار دولار وأن تنقل من بلد لآخر ما بين 30 – 50 مليار دولار بهدف المضاربة[4]، مما قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية في هذه الدول.

ثالثاً : التجارة وميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات مستوى تطور ونمو اقتصاد ما وهيكلة نشاطه ويضم في بنوده الإستثمارات الأجنبية كتدفقات خارجية، ففي ظل الإقتصاد الحر الذي زاد من حدة الإختلاف بين الدول استغلت الشركات المتعددة الجنسيات هذه الحقيقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في سعيها لخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الأرباح

[1] هانز بيترمان، هارال شومان "فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة وتقديم د.عدنان عباس,علي، مراجعة وتقديم د.رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 2003، ص 20

[2] د.فؤاد مرسي، "الرأسمالية تحدد نفسها"، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 147، الكويت ، 1990، ص ص 392-393

[3] د.زكي رمزي، "السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي"، دار الرازي، بيروت، 1989، ص35

[4] مدين علي، "العولمة الإقليمية ونظرية الأمن الاقتصادي"، مجلة دراسات استراتيجية، دمشق 2003، السنة الثالثة، العدد 8، ص ص 176-177

مستخدمة جديدة أدت إلى إرتفاع كبير في حجم التجارة الدولية التي أصبحت اليوم تجارة داخلية بين هذه الشركات وفروعها، حيث ساعدها توفر المعلومات الفنية، والتقدم في وسائل النقل " وظروف العرض النسبي(الميزة النسبية) لعناصر الإنتاج بين الدول وما يترتب على ذلك من قدرة المنتجين وبالأخص الشركات المتعددة الجنسيات على تقسيم العمليات الإنتاجية إلى مراحل تتم في مناطق من بينها الدول النامية، مما أدى إلى إنتعاش التجارة الدولية وهذا بفضل ما يشهده العالم حاليا من اختفاء حوالي 90% من الرسوم التي كانت مفروضة على المنتجات الصناعية سنة 1974، نتيجة لكل هذه الأحداث زاد نصيب الدول النامية من المنتجات الصناعية من 10% سنة 1980 إلى 22 % سنة 1990 ثم 90 مليار سنة 1997 و هذا يؤكد اندماج اقتصاديات الدول النامية في الإقتصاد العالمي "و ما نتج عنه من خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة مثل:السياحة، البنوك، والتأمين ...الخ.[1]

كما تساعد الشركات المتعددة الجنسيات على تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات، وتساهم أيضا في تنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا .....الخ.

غير أن الواقع عكس ذلك، فحسب الإقتصادي " جورج " أن هذه الشركات تمكن في البداية من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ثم بعد مرور مرحلة من الزمن، يحدث ميل معاكس حيث يبدأ العجز أو التخفيض من حجم الفائض وهذا بسبب ارتفاع الأموال المحولة إلى الخارج، ومن جهة أخرى فإن الإستثمار الأجنبي قد لا يعني بالضرورة تشيد لمشروع جديد، وإنما استيلاء على مشروع وطني أو أجنبي قائم بالفعل، وعندئذ لا يكون للمشروع أثر إيجابي على ميزان المدفوعات كما أن أغلب هذه المشاريع غير إنتاجية، وتؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة، ولا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول، مما يخلق التبعية الإقتصادية لهذه الشركات، وبالتالي لبلدانها الأصلية وعليه فإن الشركات المتعددة الجنسيات ستعمل مفاقمة العجز في ميزان المدفوعات على المدى الطويل نتيجة للكم الهائل من الأموال التي تحولها إلى الخارج، و بطرق غير مشروعة مقارنة بما تعيد استثمار في هذه الدول [2].

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي لانعكاس سلبي على ميزان المدفوعات في الدول النامية، بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحول عائد الاستثمارات القائمة، فضلاً عما يؤدي إليه نشاط فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد كما أن الاستثمار الأجنبي لايعني بالضرورة

[1] د.محمد السيد سعيد، "الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1978، ص 56

[2] هدسون جون، هرندر مارك، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة: منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية للنشر، 1987، ص 734

تشييد مشروع جديد ، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا، وخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة.

ويؤكد" ألفين فونتين أورتيز" إن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى، ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين، ويبدو لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محلياً[1].

رابعاً : التشغيل والأجور والتأهيل المهني

إن من بين الأهداف الرئيسية المرجوة من الإستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة، هو إنشاء أكبر عدد ممكن من المشاريع وتحقيق التنمية الإقتصادية، مما يساهم في حل مشكلة البطالة، وكذا رفع مستوى التأهيل والتكوين تماشيا مع متطلبات الإدارة العلمية المتطورة والتكنولوجيا العالية المعاصرة.

– إن وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدول من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط صناعة المقاولات وخلق فرص جديدة للعمل.

– إن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[2].

فزيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق فرص العمالة.

– تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تأمين فرص عمل لليد العاملة المحلية عن طريق إنشاء المصانع والمؤسسات، مما يحقق ظاهرة البطالة.

يمكن القول انه إذا كان تشغيل العمالة ميزة تقدمها هذه الشركات للدول النامية فان العمالة التي يتم تشغيلها هي فئة لا تعاني من البطالة أصلاً كونها عمالة مدربة ومؤهلة.

إضافة إلى إن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تدني الأجور في الدول النامية وغالباً ما يتم ارتكاب ممارسات لا أخلاقية تمس بحقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والعدل والمساواة واختيار العمل، بحق العاملين في هذه الشركات، فقد قامت شركة نستله باستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج، من حيث ساعات

[1] فلنتين اشتيغين، "النظام العالمي الاقتصادي الجديد"، ت : د.شهرت العالم، 1988، ص ص 12- 13

[2] د.نزيه عبد المقصود، "الآثار الاقتصادية، الاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ص 400

العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبد، ولم تكتف بذلك إذ كشفت دراسات اليونيسيف عام 2002عن شحن وتشغيل 200 ألف طفل في مزارع الكاكاو وتم شحنهم من بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو إلى ساحل العاج وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطرة.

المطلب الثاني: تأثيرات السياسية و الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات

أ- تأثير الشركات متعددة الجنسيات السياسية:

يعتبر الجانب السياسي جانب مهم لتحرك هذه الشركات عبر العالم حيث من خلال قوتها الاقتصادية تسعى إلى الضغط على الدول الضعيفة لأقلمت سياستها العامة وفق رغبات الدول الأم لهذه الشركات[1] وذلك من خلال جملة من الإجراءات والأساليب التي تتبعها منها:

- احتواء الاستقلال السياسي حيث تحاول الشركات المتعددة الجنسيات عادة فرض سيطرتها على سلطة إتخاذ القرارات في الدول التي تمارس نشاطها بها وذلك من خلال احتواء السلطة التنفيذية والتشريعية مستخدمة في سبيل ذلك شتى الوسائل المشروعة والغير مشروعة بما في ذلك استخدام أجهزة الإعلام المختلفة لتوضيح مزايا تلك التشريعات والدفاع عن مصالحها والدعوة إلى إصدار القرارات والتشريعات التي تسير أعمالها وتحقق أهدافها وتلعب مساندة حكومة الدول الأم لهذه الشركات دورا هاما في تمكين سيطرتها على حكومات الدول المضيفة مما يجعلها أداة في تلبية شروطها وأهدافها.

- ضرب الاتجاهات التقدمية والوطنية باعتبارها تمثل خطر دائم على هذه الشركات حيث أنها تقوم بدور ملموس في الدعوى إلى الحد من نشاطها وتأمينها ولذلك فأن تلك الشركات تستخدم كافة أسلحتها من أجل محاربة نشاط الحركات التقدمية لوقف نموها والقضاء علها قبل أن يستفحل خطرها وتسعى الشركات في هذا المجال على السلطات المحلية المتعاونة معها من أجل إصدار القرارات والتشريعات واتخاذ الإجراءات التي تحد من فعالية تلك الاتجاهات التقدمية وقد تقوم هذه الشركات بتشكيل منظمات سياسية ليبرالية للوقوف في وجه الحركات التقدمية وتزود تلك المنظمات بالمال والسلاح كلما تطلب الأمر ذلك وتعتبر هذه الشركات الحكومات المحافظة في الدول التي تمارس فيها نشاطها بمثابة حليف طبيعي لها ينبغي تدعيمه بشتى الأساليب باعتبار تطابق المصالح

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية، "كتاب الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية "، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،ط1، ص 66

المشتركة بين الطرفين وأن عدوها واحد وهو النظم الاشتراكية وهي تنفق أموالا باهظة من أجل الحفاظ على مثل هذه الحكومات للتعامل معها.

– دعم القطاع الخاص وذلك من أجل مواجهة القطاع العام كما تسعى عادة إلى خلق مصالح مشتركة بينهما لتسهيل نشاطها داخل الدولة والاستفادة من نفوذ الأشخاص مسيرين للقطاع العام داخل الدولة الاستفادة من امتيازات أكثر[1].

– استغلال عوامل النتاج الموجودة في البلدان الأكثر تخلفا حيث تسعى إلى استنزاف ثروات هذه الدول وجعلها في تبعية دائمة لهذه الشركات مقابل حد أدنى من المعيشة الاعتماد على مصادر التمويل المحلية وتحويل الأرباح إلى الخارج وذلك لتوفير الحماية لها من أي إجراء قد يطالها من حكومات البلدان المضيفة كما يمكن استثمار هذه الأموال في مشاريع جديدة في مناطق أخرى من العالم.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على تحقيق أهداف مضبوطة ومعينة تكون مدروسة وفق خطط وأساليب جد دقيقة وللحفاظ على مصالحها وأهدافها في البلدان المضيفة وبقاء امتيازاتها فإن تضطر إلى التداخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمضيفة لها، وقد كان لذلك لها اثار سلبية على هذه الدول.

إن من أخطر الأمور التي خلفتها الشركات المتعددة الجنسيات تدخلها في توجيه سياسة البلاد عامة في اتجاه رجعي وشركات النفط العالمية الكبيرة تتدخل سياسيا وحتى عسكريا في شؤون العديد من الدول النامية مثل العراق، لجزائر، فنزويلا ودول الخليج العربي وتحاول بطريقة أو أخرى توجيه السياسة الداخلية للبلد المضيف في اتجاه يتماشى ومصالح الإمبريالية حيث تساعد بنفوذها وأموالها رجال السياسة والأحزاب التي ترعى مصالحها كما أوضح تقرير الأمم المتحدة عن الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية العالمية " فضائح رشاوي الشركة الأمريكية لصناعة الطائرات "**CKHID**" التي شملت عددا من رؤساء الحكومات والوزراء في عدد كبير من الدول إضافة إلى عدم التزامها بالقرارات الدولية التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة في محاربة العنصرية لتلك الدول وذلك ما حدث للنظام غير الشيوعي في جنوب إفريقيا. [2]

[1] حساني سيد علي، مذكرة تخرج ليسانس " المؤسسات عبر الوطنية واندماج الإقتصاديات النامية "، جامعة البليدة، سعد دحلب، فرع كلية العلوم الإقتصادية 2000-2001 ص 36

[2] د.عبد الله، إسماعيل صبري : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 121

وهكذا تكون الشركات كدعامة أساسية لبعض الأنظمة العنصرية ومهما يكن من أمر فإن الدول النامية إزاء كل التعقيدات التي تحيط بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات المتشعب وعدم قدرة سلطة كل دولة على حدى على التأثير فيها بطريقة فعالة اتجهت نحو المطالبة بحل دول يتمثل في اتفاق الجماعة الدولية على قواعد سلوك عامة تلزم بها الشركات المتعددة الجنسيات في تعاملها مع الدول النامية وتحدد حقوق والتزامات هذه الأخيرة في نفس الوقت وهذا ما يسمى بالقانون الموحد للاستثمارات الأجنبية ويحمي حكومات العالم الثالث من الوقوع في الخطأ وتنظيم عوائدها ومنافعها من وراء هذه الاستثمارات أو على الأقل تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الشركات و كذا الممارسات غير المقبولة هذا ما جعل الشركات المتعددة الجنسيات تفكر جديا في تصميم بعض السياسات ووضع عدد من الضوابط التي تحكم السلوكيات والممارسات السلبية للشركات الأجنبية فضلا عن ترشيد عملية تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يخدم الأهداف الوطنية بصفة عامة غير أن ذلك بقي نظريا فحتى ولو قبلت الدول الرأسمالية الكبرى مبدأ بحث هذا الموضوع فلن تستغرق وقتا اقل ولن يصل إلى نتائج أكثر أهمية ذلك أن تلك الدول حتى وإن ضاقت حكوماتها من تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات أو ضاق بعض ساستها لشعورهم بإفلات السلطة الاقتصادية أحيانا لامن نفوذ السلطة السياسية فهي تدرك أن تلك الشركات المكون الرئيسي للنظام الرأسمالي في مجموعة وأداة لإستغلال شعوب العالم الثالث ولذلك فلن تقبل المساس بشؤونها إلا برفق وبالشكل الذي يدرأ عنها ردود الفعل العنيفة[1].

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمضيفة لها بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافه ، التي غالباً ما تتطابق مع مصالح وأهداف الدول الكبرى[2] وعليه فإنه يمكن القول أن السيادة الوطنية للبلدان النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات في خطر نتيجة للتأثيرات المتوارية لهذه الشركات والتي تظهر بسبب[3]:

– مخالفة الشركات الاحتكارية لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمارات الأجنبية والسياسات الضريبة والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار.

– التدخل المباشر و غير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها.

[1] د.عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الإدارة و الإستثمار، "كلية التجارة جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعية للطبع، مصر ولبنان، 1993، ص 276

[2] د. حسن عنبري، "محاضرات في العلاقات الدولية"، الموسم الجامعي، 1996، ص88

[3] بابكر عباس الأمين، "النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات"، الحوار المتمدن، العدد 2988، 27/4/2010، ص44

– مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صيغة سياسية واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.

– رفضها لقبول تطبيق القانون الداخلي الذي يتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

– عرقلتها لجهود الدول المتخلفة لاستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.
– رفض اللجوء إلى محاكم البلد المضيف في حالة نشوب نزاعات نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة وما يزيد الأمر سوءا وتنافس الدول النامية فيما بينها للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات مما يجعل هذه الأخيرة في موقف يمكنها من خلاله الحصول على الأفضل الشروط وأحسن المميزات فضلا عن تأثيرها على الرأي العام وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحكومة الأمريكية حيث تستطيع توجيه السلوك التصويتي والتدخل في اختيار الحكومة والتقدم من جانبها بصياغة السياسة الخارجية (تتجسد في قنوات الاتصال بين هذه الشركات والأجهزة والمؤسسات الحكومية والجماعات الفاعلة مثل: محل العلاقات الخارجية ولجان مختصة) وقراراتها وإقناع الرأي العام بصحتها عن طريق التلاعب بالمعلومات وتحريك مشاعر الولاء باستعمال وسائل الإعلام[1].

إن الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات وعملية صنع السياسة الخارجية تتجسد في قنوات الاتصال بين هذه الشركات والأجهزة والمؤسسات الحكومية والجماعات الفاعلة[2] مثل: محل العلاقات الخارجية ولجان مختصة والمسئولين عن الأحزاب بالإضافة إلى مجموعة الاختصاصيين الذين يجندون للخدمة لصنع القرار في السياسة الخارجية والأمن القومي فمجلس العلاقات الخارجية الذي يجمع رجال الأعمال ومضفي الحكومة وضباط الجيش والعلماء لتدارس واتخاذ القرار في موضوعات معينة كلها أساليب لتقل أراء المؤسسات لصانعي القرارات المباشرة.

كما نجد أن الكونغرس يعتبر قناة اتصال بين أجهزة الحكم ومصالح كبار رجال الأعمال الذين يشكلون النسبة الكبيرة فيه وفي هذا يقول الأستاذ "بتريك لوتر" إن تعزيز أهداف الشركات المتعددة الجنسيات في النمو والتوزيع الدولي تم بإنشاء روابط مع الحكومة منذ مدة طويلة وهذا ما أدى بالعملية الديمقراطية وأطرافها في النظام

[1] بابكر عباس الأمين، "النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات"، مرجع نفسه، ص ص45– 46
[2] د.عبد الهادي بو طالب، "العالم ليس سلعة ، في نقد العولمة"، منشورات الزمن ، الكتاب 26، مايو 2006، ص 50

الدستوري وإغراء النواب العموميين بالعطلات مدفوعة الأجر و المساهمات والاستثمارات الأخرى لتمكين المؤسسة من تحقيق تمثيل خاص أو شراء صوت متحيز في تشريع خاص.

ب- تأثير الشركات متعددة الجنسيات الإجتماعية:

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر القيم الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي والفساد والميل إلى الاستهلاك لدى الفرد والأغنياء بطرق غير مشروعة، وتكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال خلق فئة تعتاش على حساب المجتمع ، ولها مواصفات غير إنتاجية، مما يؤدي لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وخلق أزمات داخلية في الدول النامية[1].

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات المتعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية، وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية.

وغالباً ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعاً أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية,فغالباً ما تعتمد هذه الشركات الرشوة بغية إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أغلى من الأسعار الدولية كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجنّدت لخدمتها وبمرتبات عالية أعداداً لا يستهان بها من الفنّيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين... ، إن للشركات المتعددة آثاراً اجتماعية على الدول النامية، ومنها العربية، يمكن تلخيص أهمها بثلاث نقاط هي:

- تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.
- تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.
- زيادة الهوّة بين الشرائح الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[2]

[1] د.شقير محمد لبيب، "الوحدة الاقتصادية العربية،تجاربها وتوقعاتها"، مرجع سابق الذكر، ص 920

[2] د.زكي رمزي، "السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي"، مرجع سابق الذكر، ص 35

إن توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة في السنوات العشر الماضية، دفع العالم العربي إلى تبعية غذائية نتيجة تطور أنماط الاستهلاك و ما تُعمِّمه من عادات و قيم في المأكل و المشرب والملبس، وما تقوم به من جهد على "المستوى الإعلامي"، بسبب مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم و هي تلجأ إلى صرف المليارات من الدولارات على إعلاناتها بغية تسويق منتجاتها فترسل أحياناً استمارات تفصيلية إلى أساتذة الجامعات المختصّين بالدراسات الإنتروبولوجية الثقافية والعلوم الاجتماعية والنفسية، تطلب فيها، لحساب الشركات، معلومات ذات فائدة (عادات الطعام، نماذج الاستهلاك عند العائلة، ...)، وذلك لمعرفة رغبات الناس وعاداتهم كي يستطيع مديرو الشركات تصميم منتجاتهم حسب نتائج هذه الدراسات.

كما تذهب القيم الأخلاقية وينفتح المجال واسعا أمام الانحرافات الاجتماعية لسبب ما تنتجه هذه الشركات من سلع غير مرغوب فيها والتي لا تتلاءم كما ذكرنا سابقا مع حاجات المستهلكين فينتقلون لبعض المنتوجات التي لاقت قبولا واسعا في بلادهم وتمتعت بشعبية كبيرة إلى الدول النامية التي لا تتوفر فيها مقومات ومستلزمات إنتاجها مستغلين إمكانياتهم و وسائل الإعلام الهائلة لذلك انتشرت صناعة العديد من المنتجات غير الصحية في الوقت الذي منعته وأوقفت عن إنتاجه في دولها مثل الملابس المصنوعة من الألياف الصناعية غير السليلوزية والقابلة للإشتعال وأيضا التوسع في إنتاج الدخان والسجائر ذات الأنواع العالية في نسبة النيكوتين[1].

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الإدارية

لا شك أن إدارة كأحد عوامل الإنتاج (أو كعنصر من عناصر التكنولوجيا) تلعب دورا رئيسيا في تحديد الإنتاجية للشركات وتشمل التسويق بما يحتويه من قراراتها وسياستها المتعلقة بالتسعير الإعلان، الترويج، سياسات التنويع، التبسيط الخاصة بالمنتج و قرارات غزو أسواق جديدة أو إنتاج منتج جديد وغيرها والإنتاج مثل تحديد حجم الإنتاج وجدولته وتخصيص الموارد ومزج عناصره وغيرها التي تعتمد على المعلومات الإقتصادية و أدوات التحليل الإقتصادي.

وفي مجال التمويل نجد أن رجال الأعمال يهتمون بالتنبؤ بأسعار الفائدة ومعدل العائد من الإستثمار فرصه والتدفقات المالية ...الخ ، وأخيرا الأفراد إذا نلاحظ مثلا أن قرارات المنظمة الخاصة بالتخطيط القوى العاملة تحديد مستويات الأجور الحوافز ومزايا العاملين تعتمد على القدرة الإقتصادية للمشروع وإتجاهات الأجور الحوافز ومزايا

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية "، مصر كلية التجارية جامعة الإسكندرية، 2003، ص 309

العاملين تعتمد على القدرة الإقتصادية للمشروع واتجاهات الإقتصاد القومي في نفس المجالات حتى يمكن الوصول إلى قرارات سليمة[1].

وإذا رجعنا إلى الشركات المتعددة الجنسيات نجد أن استراتيجيتها تتطابق مع آليات عملها، فالبرغم من عدم اختلاف القرارات التي يتخذها المستثمرون الأجانب من حيث الأسس والمبادئ عن تلك التي تستخدم على المستوى المحلي (الدول المضيفة) إلا أن تباين الدول واختلافها من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية يخلف الكثير من التحديات أمام متخذي القرارات و واضعي السياسات الإستثمارية الأجنبية، ولاشك أن نجاح المستثمر الأجنبي يتوقف على رشد القرارات المتخذة ومدى فعالية السياسات التي يتم إنجازها لإدارة استثماراتها الأمر الذي يتطلب منها الإعتماد على أسس اقتصادية سليمة و فهم كامل للفروق الجوهرية بين محيط المستثمر الأجنبي ومحيط الدول المضيفة ممثلا خاصة في الدول النامية ، والتي مازالت لحد لآن تعاني من نقص في الإمكانيات والقدرات الإدارية وعدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة مما جعلها تتخلف عن ركب التقدم.

وبالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات هذه الشركات لسد جوانب الخلل والقصور ونقص المهارات والكوادر الإدارية لمختلف المستويات الشركات المتعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية للدول النامية في مختلف المجالات ونذكر منها:

- تنفيذ برامج للتدريب و التنمية الإدارية في الداخل و في الدول الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية القدرات للطبقة الحالية.[2]

ويجدر بنا الإشارة إلى أنه من غير الممكن أن نتجاهل بعض الأخطار التي تترتب عن هذه الشركات في هذا المجال بوجه عام في الدول النامية ، فقد يؤدي ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تترتب عن هذه الشركات المتعددة الجنسيات على هروب الكوادر الإدارية الحالية من الشركات المحلية للعمل بها، بينما تظل المؤسسات المحلية

[1] د.عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة و الإستثمار"، مرجع سابق، ص ص 20-21

[2] معروف محمد، مذكرة تخرج، "الشركات المتعددة الجنسيات وقطاع الخدمات"، ص 44

تعاني ليس فقط من نقص المختصين واليد العاملة المؤهلة بل أيضا مطالبة العاملين بها بالمساواة في الأجور والحوافز وشروط العمل مع نظائرهم في الشركات المتعددة الجنسيات

ومن هنا يمكن ان نستنتج مظاهر تأثير الايجابية و السلبية للشركات متعددة الجنسيات من خلال ما يلي :

أولا: مظاهر التأثير الإيجابية

1- زيادة معدل التكوين الرأسمالي: إن معظم الدول وخاصة الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض الدخل القومي وصعوبة لادخار مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تأتي معظمها من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، الذي يساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وسد الفجوة بين احتياجات الدول من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو بأسلوب غير مباشر بثلاثة طرق:

- تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة بشركات دولية أخرى للاشتراك معا في بعض المشروعات.

- توفر الشركات المتعددة الجنسيات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، وبذلك فإن ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملا مشجعا للتدفقات الأجنبية.[1]

- تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات تعبئة المدخرات بتقديمها فرص للاستثمار إذ أن الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

[1] نزيه عبد المقصود، "الآثار الاقتصادية، الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق الذكر، ص400

2- خلق فرص العمالة: لم تكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة إلى نوعين رئيسين هما : الآثار المباشرة و الآثار غير المباشرة و تنقسم هذه الأخير إلى نوعين، النوع الأول هي الآثار الأولية غير المباشرة، أما الثانية فهي الآثار بنوعها الأولية والثانية وذلك في ضوء الاعتبارات الآتية:

- أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدول من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط صناعة المقاولات وخلق فرص جديدة للعمل.

- إن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فزيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق فرص العمالة.

- تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تأمين فرص عمل لليد العاملة المحلية عن طريق إنشاء المصانع والمؤسسات، مما يحقق ظاهرة البطالة.

3- تحسين ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في توجيه وإدارة الاقتصاد في أي دولة، ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة يتبين لنا درجة التقدم في هذه الدول ويمكننا تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعا تهم سنويا لكون هذا الميزان من أهم مؤشرات الدقة.

ويعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة.[1]

ويكون للاستثمار أثر إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات إذ أنه يساهم في تحسين موازين المدفوعات في الدول المصيفة، إلا أنه من الصعب التعميم بأن هذه الاستثمارات لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في كل الدول المضيفة، فالأمر يختلف من دول لأخرى حسب السياسات العامة التي تتباناها هذه الدول اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

[1] نزيه عبد المقصود، "الآثار الاقتصادية، الاستثمارات الأجنبية" ،مرجع نفسه، ص 408

ثانيا:مظاهر التأثير السلبية:

رغم الايجابيات التي يحدثها نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، إلا أن سلبياتها أكثر على الدول لأن معظم الايجابيات تعود إلى الشركات في الدولة الأم.

1- التأثير السلبي على الصعيد السياسي والقانوني[1]: تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة الدول النامية بغية الاحتفاظ بامتيازاتها، وذلك من خلال توجيه سياسة داخلية مما يتطابق مع مصالحها وأهدافها وما يمكن قوله هو أن السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحد بسبب:

- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها.
- مطالبة هذه الشركات حكوماتها باتخاذ الإجراءات ذات الصيغة السياسية والاقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.
- رفض قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.
- عرقلة الجهود الدولة المتعلقة باستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.
- رفض اللجوء للمحاكم الوطنية المضيف في حال نشوب نزاعات نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية المتاحة، وكذلك عدم الامتثال لأحكام.

2- التأثير السلبي على الصعيد الاقتصادي: تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات تأثيرا سلبيا على مجال الاقتصاد ويظهر ذلك جليا في تأثيرها على مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية، صنع إلى ذلك الإشكاليات القانونية، الإشكالية أسعار التحويل وإشكالية المساهمين الوطنيين في الشرطة الوليدة وإشكالية العمل.

كما لابد من الإشارة إلى مجموعة توصيات لابد من إتباعها للحد من الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في:

- تفاوض الدول النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات قبل مباشرة النشاط فيها للحصول على أفضل الشروط التعاقدية والضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة القيم المضافة محليا

[1] بابكر عباس الأمين، "النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات"، مرجع سابق الذكر، ص 1

واستعمال شبكاتها للتسويق في مختلف أنحاء العالم وتصدير منتجات الدول النامية المضيفة.

– توعية الدول النامية بخطورة الشركات المتعددة الجنسيات في كل أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية وانعكاساتها على الأهداف التنموية والسيادة الوطنية.

– مراقبة ومتابعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بصورة مستمرة ومراقبة حركة التدويل بمختلف الوسائل(التخطيط الوطني، مراقبة الاستثمارات، حماية وتنمية القطاعات ذات المصلحة الوطنية، التأمينات).

– إنشاء مراكز متخصصة لإصدار البيانات والمعلومات عن هذه الشركات في الدول النامية ورصد نشاطها. [1]

[1] ثيودور موران، "الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي"، دار الفارس للنشر و التوزيع، الطبعة الأول، 1994، ص 9- 16

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الجزائرية خاصة في قطاع المحروقات

إن الشركات المتعددة الجنسيات تؤثر على النشاط الاقتصادي للدول المضيفة لها بصفة عامة، وعلى التشغيل بصفة خاصة ففيما يخص التشغيل فان هذه الشركات غالبا ما توفر فرص عمل كثيرة ومتنوعة، وتقدم أجور عالية لعمالها مقارنة بالتي تقدمها الشركات الوطنية بتلك الدول، ويظهر الفرق كبيرا إذا كانت هذه الأخيرة دول نامية، وبالإضافة إلى ذلك تقوم هذه الشركات بتوفير التدريب والتكوين العالي المستوى لعمالها.

وبالتالي فان نجاح الجزائر في استقطاب مثل هذه الشركات، قد يؤدي إلى انخفاض البطالة، وإلى زيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات، ومنه الرفع من مستوى معيشتهم وهذا يعني زيادة طلبهم على السلع والخدمات، وعليه المساهمة في تنشيط النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر:

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر توسع ليشمل معظم القطاعات الاقتصادية مع نهاية التسعينيات بعدما كان قطاع المحروقات المستهدف الوحيد من طرف هذه الشركات في الماضي، وكان ذلك نتيجة انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة التفتح على الاستثمارات الأجنبية ومنه على الشركات المتعددة الجنسيات في بداية التسعينيات ،بحيث أصبحت هذه الشركات تستثمر في قطاعات متعددة وجديدة مثل الخدمات، الصناعة، السياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى[1].

[1] www.animaweb.org /Uploads/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr, P59.

الجدول رقم (01) : يمثل العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي

الوحدة :مليون دولار

السنـــوات	حجم تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات	الناتج المحلي الإجمالي
1991	12	45 715
1992	30	48 003
1993	0	49 946
1994	0	42 543
1995	0	41 764
1996	270	46 941
1997	260	48 178
1998	607	48 188
1999	292	48 641
2000	280	54 790
2001	1 108	54 745
2002	1 065	56 760
2003	634	67 864
2004	882	85 325
2005	1 156	1 03 199
2006	1 841	1 17 027
2007	1 834	1 34 978
2008	2 675	1 71 000
2009	3 053	1 37 212
2010	2 331	1 61 207
2011	2 721	1 99 071
2012	1 602	2 05 789

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

يشير الجدول رقم (01) إلى حجم تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات الوارد إلى الجزائر حيث كان يقدر بـ 12 ، مليون دولار سنة 1991 ثم وصل إلى 30 مليون دولار سنة 1992 ، وتجمد في السنوات الثلاثة المتتابعة 1993-1994-1995، إلى أن انعدم.

فبالمقارنة بين سنة 1991-1992 ، نجد أنه تضاعف حجم التدفقات وبمقارنة سنة 1992 بـ السنوات 1993-1994- 1995، فإن معدل النمو أصبح معدوم.

ويمكننا إرجاع السبب في تلك الفترة إلى تدهور الأوضاع الأمنية أين اشتدت حدة الإرهاب، وتمكن من السيطرة على بعض المناطق، وكما نعرف أن من العوامل الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي هو الاستقرار الأمني .وبالمقابل تشير الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1991 و 1995 إلى ثباتها.

وقفز حجم الاستثمارات سنة 1996 قفزة نوعية إذ بلغ 270 مليون ارتفاع محسوس في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ولأول مرة منذ 1993 إلى 48.94 مليون دولار، ثم بدأ حجم تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات يتزايد وتواكبه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى

وانطلاقا من سنة 2001 ، والتي عرفت استقرار سياسي وأمني شجع المستثمرين الأجانب على استغلال فرص الاستثمار الكبيرة والمغرية وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار سنة 2003 ، والذي أعطى العديد من الامتيازات والضمانات والتحفيزات لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء.

فإذا قارنا حجم التدفقات بين سنة 2000 و 2001 نجد أنها تضاعفت بأربع مرات أي بمعدل نمو % 39 وهذا رقم قياسي بالنسبة للجزائر خلال تلك الفترة، مما رافقه ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 85.325مليون دولار سنة 2004 وهذا رقم غير مسبوق[1].

وانطلاقا من سنة 2004 سجل ارتفاع مستمر في حجم التدفقات حيث بلغت على التوالي : 1156 ، 1841 1814 ، 2675 ، 3053، 2331، 2721، 1602(مليون دولار) لسنوات 2005، 2006، 2007 2008، 2009، 2010،2011، 2012 حيث هذه التدفقات أدت بالمقابل إلى ارتفاع حجم النمو في الناتج الوطني المحلي الإجمالي، حيث قفزت من سنة لأخرى إلى أن بلغت أكبر قيمة لها سنة 2012 بمقدار 205.789 مليون دولار.

– أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الناتج المحلي تدفقات استثمار:

[1] محمد بركة، "تقييم آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006-2012)"، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2014، ص 38

تسعى كل دولة إلى تعظيم ناتجها المحلي، كما تعتبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية من العناصر المساهمة في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي، وانطلاقا من الجدول رقم (01) يمكن تحديد طبيعة العلاقة أو تأثير تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم :(01) مخطط بياني لعلاقة تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات بحجم الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

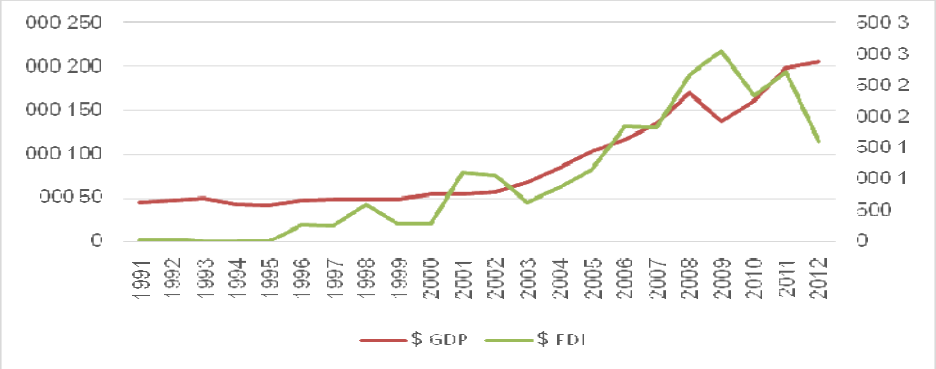

المصدر: بناء على معطيات الدراسة وباستخدام برنامج spss

يوضح المنحنى البياني مسار كل من تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات والناتج المحلي الإجمالي فكلما ازداد الاستثمار نمى الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الفترة الممتدة ما بين 2008 2009- والتي شهدت انخفاض في مستوى الناتج المحلي ويعود ذلك إلى الركود الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية[1].

من خلال المنحنى البياني تتضح العلاقة الطردية بين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازداد حجم التدفقات ترافقها زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في قوانين المحروقات: [2]

يؤمن قطاع المحروقات و الغاز نحو 98 % من التصدير في الجزائر و 30.2 % من النتائج المحلي إلى كل من إيطاليا و إسبانيا و البرتغال و تنتج الجزائر سنويا 38.49 طن من نفط الخام و مشتقاته و 149 مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل وتملك الجزائر ثامن أكبر إحتياطي عالمي من الغاز و 0.9 % من الإحتياط العالمي للنفط.

[1] محمد بركة، "تقييم آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006-2012)"، مرجع نفسه، ص 39

[2] أنظر القانون رقم 1/130 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013، يعدل ويتمم القانون رقم05- 07 المؤرخ في 19 فبراير ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 28 أفريل سنة 2005 و المتعلق بالمحروقات.

تعتبر هذا القطاع انطلاقا من ثقله في الإقتصاد الوطني قطاعا استراتجيا لذلك تفضل الجزائر الشراكة فيه مع الشركات الأجنبية والملاحظ منذ تأميم المحرقات في 24 فيفري 1971 بقيت مشاركة رأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات في حدود لا تتعدى 49 % بالنسبة لجميع السلسلة (تنقيب، تطوير وتسويق) لكل بداية التسعينات وفي ظل البحث عن أفضل الإحتمالات للخروج بالإقتصاد الوطني من الممر الصعب وتحقيق حدة الصعوبات الإجتماعية والإقتصادية التي أصبحت تعرقل تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية و تعطل آثارها المرتقبة.

و تعد الثروة النفطية محفزا للاستثمار في حد ذاتها،وهذا نظرا لما تحتله من مكانة على المستوى الوطني والدولي.

لقد كرس قانون المحروقات 07/05 معيار الإقامة للتعامل مع المستثمرين في القطاع وهو ما نصت عليه المادة 06 في فقرتها الثانية حيث ورد في المادة ما يلي(.. يمكن لكل شخص مقيم بالجزائر أو لديه فرع فيها، أو منظم في أي شكل أخر يسمح له بأن يكون موضوع جباية ممارسة نشاط أو أكثر من النشاطات المذكورة، شريطة احترام هذا القانون و القانون التجاري).

إن ما تضمنت قانون 07/05 هو تغيير المتعاملين مع هذه الشركات والذين يمثلون الطرف الوطني فبعد ما كانت الشركة الوطنية "سوناطراك" هي المتعامل الوحيد مع هذه الشركات، أصبح المستثمر الأجنبي اليوم يتعامل مع وكالتين هما الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط" والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها وهي"سلطة ضبط المحروقات"وهاتان الوكالتين يعملان على التثمين الأمثل للموارد الوطنية للمحروقات من خلال عرض طلبات الموافقة على عقود البحث أو استغلال المحروقات على مجلس الوزراء للموافقة عليها بمرسوم غير أن هذا القانون عدل بموجب الأمر 01/13 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/05 والمتعلق بالمحروقات، وتضمن هذا التعديل تخفيف شروط ممارسة التنقيب و الاستكشاف وإيضاح المجال أمام تمديد فترة التنقيب لأعمال المسح من ستة أشهر إلى سنتين وإجراءات تسهيلية أخرى، لينتهي إلى الإشارة إلى إلزامية الاشتراك مع سوناطراك في أعمال التكرير وتحويل المحروقات[1] .

وهكذا فقانون المحروقات الجديدة لا يتحدث هو أيضا عن الشركات المتعددة الجنسيات رغم إشاراته في بعض المواضيع إلى فروع الشركات الأجنبية وهو ما يبقي الاهتمام منصبا على الاستثمار الأجنبي بصورة عامة.

[1] أنظر القانون رقم 1/130 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013 ،يعدل ويتمم القانون رقم05- 07 المؤرخ في 19 فبراير ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 28 أفريل سنة 2005 و المتعلق بالمحروقات.

وعليه فالمشرع الجزائري قد منح مكانة هامة للشركات، هذه الأهمية تابعة من اعتبارها مجرد مستثمر أجنبي، ودون مراعاة لتمييزها وخصوصيتها، فلم يفردها القانون الجزائري بتنظيم خاص ولا قيود رقابية خاصة كما أنه أخضعها على غرار نظيرتها من الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقانون الوطني كأهم إجراء رقابي يفرض عليها.

المطلب الثالث: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر:

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأرقام الواردة في تقارير البنك المركزي.

الجدول رقم :(02) يوضح مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر

الوحدة : مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر :بناء على تقارير بنك الجزائر2013

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، هو بلوغ حصة الشركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و 3.92 مليار دولار في سنة 2009، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010، ثم 4.9 مليار دولار في سنة 2011 و 6.34 مليار دولار في سنة 2012.

وتبقى الشركات الدولية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الاستكشاف والاكتشافات الجديدة في 2012 و 2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من استغلال وإنتاج المحروقات و خاصة منها النفط، بناء على مبدأ تقاسم الإنتاج المعتمد في قانون 86/14 الصادر عام 1986، ووفقا للتقديرات الرقمية المتوفرة، فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013 مقابل % 8.9 في سنة 2012، وسجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة في 2012 و 2011 ، حيث بلغت حوالي 63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار في عام 2012 و 71.66 مليار دولار في سنة 2011.[1]

[1] المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)" ، العدد:1، ديسمبر 2014، ص 22

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38 و% 39 مقابل 9 إلى % 12 من الغاز الطبيعي المميع و 6 إلى %7 من غاز البترول المميع، ومابين 18 و % 22 من الغاز الطبيعي، و 6 إلى % 13 من المكثفات، ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.60 مليار دولار في 2012، بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات والغاز الطبيعي، في انتظار استغلال الطاقات غير التقليدية في غضون 2017 و 2018، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعا في مستوى احتياطاتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز، وتمثل فترة 2008- 2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الدولية

و يمكننا القول بالرغم أن جزء من الحصة المالية المقدرة برسم حصة الشركاء تدفع كرسوم وضرائب إلا أن هذه الشركات الدولية التي تستفيد من مبدأ تقاسم الإنتاج في مجال النفطي بالخصوص، تستفيد سنويا من مبالغ مالية معتبرة نظير خدماتها ومساهمتها التي تقدر بالنسبة للنفط بحوالي نصف مقدار ما ينتج من النفط في الجزائر، أي في حدود 550 ألف برميل يوميا من مجموع 1.2 مليون برميل يوميا وقدرت مصادر مالية أن حصة الشركاء الأجانب بلغت في 2013 ما يقدر بـ 5.5 مليار دولار وبالتالي فإنها تقارب إجمالا ما بين 2008 و 2013 حوالي 46 مليار دولار في ظرف 6 سنوات، أو ما يعادل 7.6 مليار دولار سنويا.

ونخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن تأثير استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على الناتج المحلي الإجمالي سجل قفزة نوعية في حجم هذا الأخير مابين سنة 1991 و الذي بلغ45.715 مليون دولار، و سنة 2012 والذي قدر بـــ 205.789 مليون دولار، وهذا بفضل حجم التدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر هذا من جهة، أما بالنسبة لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي المحلي فإنه سجل تراجعا من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة، وهذا يدل على محاولة الحكومة الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على عدة قطاعات بدلا من قطاع واحد لخلق تنمية محلية[1].

[1] المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)" ،مرجع نفسه، ص 23

خلاصـــة الفصل:

من خلال دراستنا السابقة خلصنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعد من أهم الظواهر الاقتصادية، الاجتماعية بل وحتى السياسية منها في العالم وذلك لكون الشركات متعددة الجنسيات تسيطر سيطرة تامة وشاملة على السوق العالمي تقود التقسيم الجديد إلى العمل الدولي القائم على أساس التفرقة بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية كما أن الشركات متعددة الجنسيات تحكم سيطرتها واحتكارها على ميدان التكنولوجيا الحديثة، إذ اتضح لنا جليا بأن بسط الهيمنة الاقتصادية تعد من أولويات شركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.

استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثر من مجموعة البلدان النفطية وغير النفطية، وأن تستفيد من حرية التجارة ما بينها لفتح أسواقها جميعاً أمام منتوجات هذه المجموعات، وقد أدى ذلك في غالبية الحالات، إلى تكامل اقتصاديات هذه البلدان مع السوق العالمية في إطار إستراتيجية هذه الشركات، بدون تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين هذه البلدان، حصل ذلك تحت تأثير توجيهات التنمية التي طبّقتها البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، والتي أهملت التنمية الزراعية، وركزت على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق، من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية، من تأهيل وتدريب لها وزيادة الاعتمادات المالية للدراسات ومراكز البحوث.

وتعد الجزائر من بين الدول الأكثر استقطابا للشركات المتعددة الجنسيات في منطقة ميدا، بحيث أن حوالي 60 % من الشركات المستثمرة في الجزائر هي شركات متعددة الجنسيات، وهذا ما يفسر أن السوق الجزائرية تهم أكثر الشركات المتعددة الجنسيات عكس الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

الخاتمة

الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة متميزة، فبالرغم من تعدد و تنوع تعاريفها حسب تعدد المعايير فإنها تعرف على أنها شركات وطنية كبيرة تغطي كل الأنشطة الإقتصادية ، توجد في دول مختلفة وتعمل كمجموعة واحدة في اطار إستراتيجية شاملة بالإضافة إلى كونها منتشرة في كل جهات العالم بمقراتها و ملحقها فهي تستولي على إنتاج عالمي يفوق 1/3 من التجارة الدولية لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة التحولية وبالرغم من وجود أسباب و دوافع عديدة أدت إلى نشوء وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات إلا أن أقوى أساليب التدويل ، أسلوب الاستثمار المباشر الذي يعد أحد الميكانيزمات الرئيسية لإنتشارها على المستوى العالمي، حيث بقيت الدول المصنعة هي الدول المستفيدة الأساسية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبشكل متزايد، أما البلدان النامية فلا يعود إليها إلا جزء ضئيل من تلك التدفقات حيث أخذت في أغلب الأحيان اتجاه التناقص المستمر وفي التذبذب أحيانا أخرى.

وقد ساهمت البلدان النامية في توسيع ظاهرة تدويل الشركات منذ ظهور الشركات الكبرى الإستعمارية التي اتجهت إليها قصد استغلال الثروات الطبيعية فيها حيث حافظت الشركات المتعددة الجنسيات على اتجاهها القطاعي في هذه البلدان وعلى رأسها القطاع الإستخراجي بالدرجة الأولى، إلا أن تركيزها على هذا الأخير تراجع نوع في العقود الأخيرة لصالح القطاع تحويلي، أما قطاع الخدمات فيأتي في درجة أقل وبمستوى ضعيف جدا أما فيما يتعلق بشكل استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في البلاد النامية فقد عرف تطورا ملحوظا في الواقع، إذ بعدما كان للشركات الأم المراقبة على فروعها في السابق أصبح بالتدريج حق المراقبة لها يضعف شيئا فشيئا بعد ظهور أشكال جديدة للإستثمار في المدة الأخيرة كما أنه وجهت للشركات المتعددة الجنسيات انتقادات كثيرة تتعلق بآثارها السلبية لنشاطاتها في البلدان النامية المضيفة التي تمس مختلف جوانب الحياة وإن حضورها في البلدان النامية اليوم لا يزال مبعث الإضطراب والصراع بين الطرفين، وإن إقامة التعاون والتقارب في المواقف يمكن أن يكون في المستقبل أحد الشروط الأساسية لرفع الصراع أو التخفيف منه على الأقل لإنجاح العلاقة بين الطرفين، وكذا للإبقاء على نشاطها في البلدان النامية وفي نفس الوقت وبالرغم من القدرات الهائلة التي تملكها هذه البلدان التي تمكنها من تحسين مراكزها إلا أن وجود قوانين وطنية ودولية متفق عليها يظل ضروريا كي تؤدي هذه الشركات دورا فعالا في إطار النظام الإقتصادي الدولي الجديد ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى استخلاص جملة من النتائج يتم تلخيصها في النقاط التالية:

1- تشكل الشركات المتعددة الجنسيات قوة وسلطة مالية واقتصادية ضخمة في الإقتصاد العالمي، تمكنها من إفشال القوة العمومية للدولة بصفة دائمة.

2- الإستثمار الدولي المباشر هو الغالب من فعل الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة في العالم، و يعد أحد الميكانيزمات الأساسية في انتشارها و توسعها فيه.

3- بما أن الشركات المتعددة الجنسيات تحفظ دائما بتفوقها في إنتاج العالمي للسلع، الخدمات التكنولوجية ورؤوس الأموال فإنها ستبقى حتما مطلوبة بإلحاح من طرف الحكومات ولا سيما المدنية منها.

4- وجود وعي حقيقي لدى الدول النامية بخطورة الآثار السلبية الناجمة عن أعمال الشركات المتعددة الجنسيات في كل أوجه الحياة، وبمعاكسات الشركات الأهداف التنموية والبرامج الوطنية لها، ولا كذا خطرها على السيادة الوطنية.

5- كلما ارتفعت درجة المواجهة بين الشركات والعالم النامي كلما ظهرت اتجاهات جديدة من الطرفين نحو الأخذ بترتيبات أخرى جديدة تحد من شدة المواجهة كالإعتماد الشركات المتعددة الجنسيات أشكالا جديد للإستثمار وإعتماد البلدان النامية صيغ المشاركة في المشاريع.

6- قدرة الشركات دائما على التكيف باستراتيجياتها المضادة مع القواعد البسيطة الموضوعة من طرف حكومات البلدان المضيفة.

7- ضرورة صياغة إستراتيجية وأساليب عمل مناسبة للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات ومواجهة آثار هذا التعامل المباشر وغير المباشر على الصعيدين الوطني والدولي لأنه في غياب التعاون الفعال للدول والمنظمات الدولية والنقابية، فإن هذه الشركات سوف تعزز تحكمها وتؤكد على قوتها في السيطرة دون مواجهة أي قوة مضادة موازية محلية أو دولية.

و بناءا على هذه النتائج المتواصل إليها فإنه يجب على الدول النامية اتخاذ مجموعة من الخطوات نشير إليها كتوصيات:

1- يجب الإعتماد على القدرات المحلية الوطنية في تحقي التنمية الشاملة للبلاد النامية وعدم التعويل أو الإعتماد كلية على الشركات المتعددة الجنسيات، وإنما اعتبارها كعامل مساعد لذلك فقط، بوصفها وسيلة لنقل الموارد تستطيع أن تساهم إلى حد كبير في هذه التنمية.

2- يجب القيام بمراقبة ومتابعة مستمرة لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، ولتحدي هذه الأخيرة يلزم على كل دولة مضيفة مراقبة حركة التدويل بمختلف الوسائل (التخطيط الوطني، مراقبة الإستثمارات، حماية وتنمية القطاعات ذات المصلحة الوطنية، التأمينات ...الخ.

3- إنشاء مراكز علمية متخصصة لإصدار البيانات والمعلومات عن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الدول النامية ورصد نشاطاتها.

4- على الدول النامية إتباع إستراتيجية في المساومة الجماعية والتفاوض مع الشركات المتعددة الجنسيات لتحقيق أفضل الشروط التعاقدية، حيث أن توفير البيانات والإحصاءات اللازمة عن هذه الشركات ومجالات عملها في هذه الدول وتحسين شروط التفاوض الفردي أو الجماعي، يمكن أن يقوم به جهاز خاص تابع للمنظمة أو هيئة مختصة حكومية للبلدان النامية مجتمعة يرصد هذه الظاهرة ويوثق فيها بدلا من أن تقوم به كل حكومة أو دولة بالإنفراد، ويرجع ذلك إلى الوفورات الخارجية التي يمكن تحقيقها من تمركز النشاطات الخاصة بالبحوث وجمع البيانات وتحليلها نتيجة الكفاءة الجماعية وتفادي التكرار وتوفير النفقات.

5- يجب تشجيع البيوت الخيرية لتمويل الإستثمارات بالدول النامية وتنمية قدرتها وإعطاءها فرص أكثر في تصميم وتخطيط المشروعات المحلية للتقليل من اللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كامل في هذا المجال.

6- نظرا للدور الكبير والهام الذي تلعبه هذه الشركات في تدويل عمليات الإنتاج وتقسيم العمل الدولي وسيطرتها المباشرة على التجارة الدولية 40 % و بما أن الدول النامية في حاجة ملحة إلى هذه الشركات وتجارتها، ومع تمتع هذه البلدان بمزايا وقدرات تنافسية عديدة وتوسطها الجغرافي، فعليها إقامة مشاريع مشتركة مع هذه الشركات العملاقة، وذلك حسب ظروف كل دولة نامية مع التأكيد على إعداد الدراسات الدقيقة والشاملة عن أنشطة هذه الشركات لإختيار أفضل الإستراتيجيات التي تتلاءم مع حاجات هذه الدول، وتحديد القطاعات الإقتصادية و المنتجات الصناعية التي يمكن أن تشارك بها.

كما نخلص إلى أن استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر يعتبر مصدر متجدد لتمويل برامج وخطط التنمية وبالتالي الابتعاد عن القروض والحد من زيادة حجم المديونية، وكذلك المساهمة في رفع دور القطاع الخاص في الناتج الوطني.

كما أن الجزائر عملت على إجراء إصلاحات جوهرية في القوانين والأنظمة المسيرة والمحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال مجموع الشركات المشترك والخاصة الموجودة في الجزائر، أي أنها استطاعت استقطاب عدد لا بأس به من مختلف الدول، وذلك بفضل تحسين وضعها السياسي والاقتصادية والأمني وتخلصها من المديونية.

وخلصنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تتمركز معظمها في مجال الطاقة بما يعادل حوالي 85 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية.

وفي الأخير، لا يسعنا القول إلا انه مهما تم تناوله من أعمال وبحوث مكثفة حول موضوع الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية فإن هذا الأخير يبقى مفتوحا أمام كل المهتمين بهذا الميدان لعدم التمكن من الحسم النهائي فيه، واستمرار البحث فيه لاحقا باستخراج التوقعات المستقبلية له، في حين قد يشكل كل فصل من الفصول المكونة لبحثنا هذا موضوعا مستقبلا بذاته يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1. د.أبو قحف عبد السلام ، "**أشكال السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.
2. د.أبو قحف عبد السلام، "**اقتصاديات الإدارة و الإستثمار** "، كلية التجارة جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية ،الدار الجامعية للطبع، مصر و لبنان، 1993.
3. د.أبو قحف عبد السلام، "**إدارة الأعمال الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
4. د.الأتربي محمد صبحي، "**مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات**"، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1977.
5. د.السيد سعيد محمد وآخرون، "**حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية**"، دار الشباب للنشر، الكويت، 1986.
6. د.السيد سعيد محمد، "**الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**"، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1978.
7. د.الفرجاني سالم احمد، "**العولمة والدول النامية من منظور استثماري**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004.
8. د.الموسوي ضياء مجيد، "**العولمة واقتصاد السوق الحرة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
9. د.بو طالب عبد الهادي، "**العالم ليس سلعة، في نقد العولمة**"، منشورات الزمن، الكتاب 26، مايو 2006.
10. بول سوبزي، "**من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني:دور الشركات المتعددة الجنسيات**"، مجموعة باحثين، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.ل، بيروت.
11. بول هيرست وغراهام طومسون، "**ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**"، ترجمة: فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.
12. ثيودور موران، "**الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي**"، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.
13. د.جاد الرب، سيد محمد، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار العشري، القاهرة، 2006.

14. د.حسام الدين عيسى، "**الشركات المتعددة الجنسيات**"، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، بدون سنة.

15. د.زكي رمزي، "**السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي**"، دار الرازي، بيروت، 1989.

16. د.شفيق محسن، "**المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية**"، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، 1998.

17. د.شقير محمد لبيب، "**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، بيروت، أيار، 1986.

18. د.صبري عبد الله، إسماعيل:نحو نظام اقتصادي عالمي جديد "**دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

19. د.صقر عمر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 .

20. د.عامري، سعود جايد، "**الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات**"، دار المناهج، عمان،2006.

21. د.عباس علي، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار الحامد، الطبعة الاولى، عمان، 2003.

22. د.عبد العزيز عبد الله محمد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

23. د.عبد المطلب عبد الحميد، "**النظام الاقتصادي العالمي**"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

24. د.عجمية محمد عبد العزيز، "**التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**"، مصر كلية التجارية جامعة الإسكندرية، 2003.

25. د.عجمية محمد عبد العزيز، "**كتاب الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، بدون سنة.

26. د.عنتر محمد أحمد، "**بحث عن العولمة و الشركات متعددت الجنسيات من يقود الأخر**"، رئيس قسم إدارة الأعمال: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة القاهرة.

27. فلنتين اشتيغين، "**النظام العالمي الاقتصادي الجديد**"، ت : د.شهرت العالم ، 1988.

28. د.كريم سمير، "**الشركات المتعددة الجنسيات**"، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981.

29. مايكل تانزر وآخرون، "**من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات**"، ترجمة :عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.

30. د.نزيه عبد المقصود، "**الآثار الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

31.هانز بيترمان، هارال شومان "**فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**"، ترجمة وتقديم د.عدنان عباس، علي، مراجعة وتقديم د.رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 2003

32.هدسون جون، هرندر مارك ،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، ترجمة: منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ السعودية للنشر، 1987.

ب- المجلات والتقارير:

المجلات:

1. الجميلي حميد، "**الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي**"، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد: 401، فبرارير أبو ظبي، 2004.

2. د.العثيم احمد، "**استراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة**"، المشروعات المشتركة نموذجاً، صحيفة الجزيرة، العدد: 12636، الجمعة 17 ربيع الثاني 1428.

3. الفاروق عمر، "**مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا**"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد: 86، أكتوبر2001.

4. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، "**أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات**"، عدد:01، ديسمبر، 2014.

5. بابكر عباس الأمين، "**النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات**"، الحوار المتمدن، العدد:2988، 27/4/2010.

6. مجلة الشرق الأوسط، كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، 9 نيسان 1993.

7. د.مخلوفي عبد السلام، أ.سفيان بن عبد العزيز، "**تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات**"، المحور6: المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بين الواقع والمأمول، استمارة المشاركة الملتقى الدولي الثالث حول:منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،جامعة بشار، الجزائر

8. مدين علي، "**العولمة الإقليمية ونظرية الأمن الاقتصادي**"، مجلة دراسات استراتيجية، السنة الثالثة، العدد: 8، دمشق 2003.

9. مرسي فؤاد، "**الرأسمالية تحدد نفسها**"، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 147، الكويت، 1990.

10. د.ملكاني عبد الحميد، "**العولمة و تطورات العالم المعاصر: دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة**"، الحوار المتمدن، العدد: 1076، 2005/1/12.

11. قاسم منى ، "**الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي**"، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد: 1، السنة 1988.

12. د.نعمة كريم، "**أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**"، مجلة علوم إنسانية، مجلة شهرية الكترونية، السنة الثالثة، العدد: 27، آذار 2006.

13. د.هند حسن محمد، "**النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات**"، المجلة الكبرى : دار الكتب القانونية، 2009.

التقارير:

1. الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمى 2005 : الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الناشر شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار بالأمم المتحدة، نيويورك.
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط، نيويورك، 2001.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمى 2005، "**الشركات عبر الوطنية وتدويل أنشطة البحث والتطوير**"، الناشر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 2005.

ج- الرسائل والمذكرات:

1. الفخري سيف هشام صباح، "**الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية**"، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بإشراف د.عبد الحميد الطالب، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010.

2. حساني سيد علي، مذكرة تخرج ليسانس، "**المؤسسات عبر الوطنية و اندماج الإقتصاديات النامية**"، جامعة البليدة، سعد دحلب، فرع كلية العلوم الإقتصادية،سنة 2000-2001.

3. د.عبده سعيد إسماعيل محمد، "**الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر**"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1986.

4. د.عنبري حسن، "**محاضرات في العلاقات الدولية**" ، الموسم الجامعي ، 1996.

5. د.قادم ابراهيم، "**الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي**"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2002.

6. معروف محمد، مذكرة تخرج، " **الشركات المتعددة الجنسيات وقطاع الخدمات** ".

د- النصوص القانونية:

1.القانون رقم 1/130 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013 ،يعدل ويتمم القانون رقم05- 07 المؤرخ في 19 فبراير ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 28 أفريل سنة 2005 و المتعلق بالمحروقات.

هـ- الانترنت:

1.www.animaweb.org/Uploads/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr, P59

و- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Michel ghertman, les multinationales, Editions Bouchene, troisième édition, paris, 1993.
2. The E- Anonymous. "Business: A Sovereign remedy South Korea's chaebol",economist. Feb 28, 2004. Vol. 370, Iss. 8364 .

الفهرس

الفهرس:

تشكر

اهداء

خطة البحث

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الشركات متعددة الجنسيات 2

تمهيد: 2

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات 3

المطلب الأول: نشأة الشركات متعددة الجنسيات..... 3

المطلب الثاني: تعريف الشركات متعددة الجنسيات..... 4

المطلب الثالث: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات..... 8

المبحث الثاني: خصائص و أهداف الشركات متعددة الجنسيات و دورها 10

المطلب الأول: خصائص و ميزات الشركات متعددة الجنسيات 10

المطلب الثاني: أهداف الشركات متعددة الجنسيات..... 17

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة و الاقتصاد العالمي 19

خلاصة الفصل:..... 30

الفصل الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية في الدول النامية 33

مقدمة الفصل..... 33

المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية 35

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإقتصاد 35

المطلب الثاني: تأثيرات السياسية و الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات 41

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الإدارية 46
المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الجزائرية خاصة في قطاع المحروقات..... 52
المطلب الأول: واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر 52
المطلب الثاني: مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في قوانين المحروقات 55
المطلب الثالث: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر..... 57
خلاصــة الفصل..... 59
الخاتمة 61
قائمة المراجع 66
الفهرس..... 71

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي.	53
02	مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر.	57

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط بياني لعلاقة تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات بحجم الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	55